العدد (98)، اكتوبر 2023، السنة الثلاثون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

"المحاسبين" تدعو المجتمع الدولي لوقف العدوان الصهيوني على فلسطين

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م^3 من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونـــة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

%15

%30 بلاكات الكهرباء

%10

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

NATIONAL INDUSTRIES COMPANY شركة الصناعات الوطنية

national_industries www.nicbm.com ☎ 1 844 555

صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

العمل المهني العربي المشترك ... والدور المأمول من اتحاد المحاسبين العرب

يشكل العمل المهني العربي المشترك صمام أمان لتحقيق التطور المنشود لكافة المنظمات المهنية العاملة في مجال المحاسبة والمراجعة في كافة الدول العربية.

ويعد اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب المظلة الجامعة لكافة المنظمات المهنية الأعضاء، كما أن دوره يتزايد بمرور الوقت، كونه يسهم بشكل كبير في الارتقاء بالعمل المهني، وما يمثله من أهمية بالغة ومتزايدة في تحسين وتطوير بيئة الأعمال.

ولا شك أن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتشكيلته الجديدة ، عليه مسؤولية ودور كبير في الارتقاء بدور وفاعلية تلك المنظمات في محيطها العربي والخليجي والعالمي ، بعد 8 سنوات عجاف ، كانت مياه التطوير فيه «راكدة» وأنشطته «شبه متوقفة»، وكان بحاجة ملحة لتجديد الدماء والانطلاق بدوره نحو آفاق تتسم بالرشد والعدل والمساواة والتمسك بالقوانين واللوائح المنظمة لها في كافة المجالات التي تخص عمل الاتحاد.

ومع تزايد وتعقد المخاطر الإقتصادية الإقليمية والعالمية، بات التفكير جدياً في إعادة هيكلة العمل المهني العربي المشترك وإعادة النظر في دوره أمراً على جانب كبير من الأهمية وكذلك إعادة النظر في آلية عمل اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ليكون القانون المنظم له هو المرجعية الأساسية لعمل الاتحاد ودوره في المرحلة القادمة.

بالإضافة إلى العمل على الاستفادة من أخطاء الماضي وعدم تكرارها والعمل على منح الجميع فرصاً متساوية للمشاركة والمساهمة على قدم المساواة والأهم من ذلك الالتزام بالعمل المؤسسي وتداول السلطة والنأي بالعمل المهني العربي المشترك عن أتون السياسة.

كما أن تفعيل العمل العربي المشترك والالتزام بالمعايير المهنية سيكون بمثابة حائط صد منيع أمام الأزمات المالية العالمية المتلاحقة التي تتأثر بها الاقتصاديات العربية، كون مهنة المحاسبة والمراجعة هي العمود الفقري الذي تستند عليه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء عند التعرض لأية أخطار محتملة.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (98)، اكتوبر 2023، السنة الثلاثون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

حصاد الجمعية	«المحاسبين» تدعو لوقف العدوان على قطاع غزة	6
قرارات وزارية	المحاسبين» و«التجارة» وقعتا» اتفاقية لتبادل المعلومات	8
دراسات وبحوث	تعزيز المنافسة في قطاع التأمين	32
قوانين وتشريعات	قانون تشجيع الاستثمار المباشر	38
في دائرة الضوء	جهاز متابعة الأداء الحكومي ..	46
أنشطة الجمعية	اتفاقية بناء نظام معلومات متكامل لتسريع الإجراءات	48
برامج تدريبية	شهادة الزمالة المهنية	68
ديوانية المحاسبين	ديوانية المحاسبين تستقبل روادها	70

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (98)، اكتوبر 2023، السنة الثلاثون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

October 2023 - No.(98)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
عضو مجلس الإدارة Board Member

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحميضي
شركة لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

ضمن 39 جمعية نفع عام بالكويت

«المحاسبين» تدعو المجتمع الدولي لحماية الأقصى ووقف العدوان الوحشي على قطاع غزة

دعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى وقف العدوان الوحشي على قطاع غزة والتضامن مع القضية الفلسطينية والمحنة التي يمر بها الشعب الفلسطيني داخل قطاع غزة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن نصرة القضية الفلسطينية حق على كل العرب والمسلمين ، ونجدتهم ودعمهم هو حق أصيل على الجميع كونهم أصحاب قضية عادلة.

واستدرك أن دعم القضية الفلسطينية ونصرة أبناء فلسطين يأتي في إطار المسؤولية المجتمعية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي تدعم وتناصر حماية المقدسات الإسلامية في فلسطين وتدعم القضية الفلسطينية وأهلها ضد الكيان الصهيوني.

ويأتي موقف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، ضمن 39 منظمة مهنية دعت لوقف الاعتداءات الوحشية والممارسات الاستفزازية للاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وفي «رسالة تضامن مع نضال الشعب الفلسطيني»، حيث أعلنت جمعيات النفع العام أن عملية «طوفان الأقصى» هي ردّ على وحشية الكيان الغاصب، وأن موقف الجمعيات هو التضامن مع الفلسطينيين والالتزام بالعمل لضمان حرية الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه. وقالت في رسالتها، إن قطاع غزة الصامد يشهد منذ سنوات طويلة، خاصة، في العقدين الأخيرين، سلسلة اعتداءات وحشية تنتج عنها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وأضافت أنه بعد 75 عاماً على قيام الكيان الصهيوني فوق مساحات كبيرة من أرض فلسطين - هذا الكيان الذي تأسس على المذابح والدماء، مع اقتلاع من بقي حياً من أصحاب الأرض الأصليين - في واحدة من أبشع أشكال الاستعمار في العالم، واستمراراً لخيار الكفاح المستمر من أجل الحرية قامت قبل أيام قوى المقاومة الفلسطينية

بإطلاق عملية «طوفان الأقصى» بما تحمله التسمية من دلالات رمزية في أمتنا، كرد على وحشية الكيان الغاصب. وجاء في الرسالة: «نحن الموقعين أدناه، من منظمات المجتمع المدني الكويتية نبعث بهذه الرسالة إلى العالم أجمع، مؤكدين على موقفنا الشعبي والرسمي المبدئي في الوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني ومساندته وصولاً إلى حصوله على كامل حقوقه في وطنه المحتل. فنحن لا نستطيع أن ننسى أو نغفر وحشية وهمجية النظام الاستعماري الاستيطاني تجاه الشعب الفلسطيني من مصادرة الأراضي وهدم البيوت وقتل المتظاهرين المدنيين- بما فيهم الأطفال العزل- وإجراء مداهمات ليلية على بيوت السكان، واعتقال المئات من المدنيين إلى أجل غير مسمى، دون أدنى مراعاة للمواثيق الإنسانية والأعراف الدولية». وختمت الجمعيات بيانها بالقول:

نحن إذ نبعث هذه الرسالة إلى كافة أطياف العالم الحر نؤكد تضامننا في المقام الأول مع الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن تجاهل معاناته، والذي يلهمنا بمقاومته وصموده في ظل النظام الاستعماري الفاشي، ونعلن التزامنا بالعمل الجاد بكل الوسائل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لضمان حرية الشعب الفلسطيني وحصوله على كامل حقوقه وحتى تحرير الأراضي الفلسطينية، وأن تعود فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، وندعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته وإيقاف الاعتداءات الوحشية لجيش الاحتلال، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، وإنهاء ممارسات سلطات الاحتلال الاستفزازية، وخاصة الانتهاكات المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وهدم البيوت وبناء المستعمرات.

المنظمات الموقّعة على البيان

1 - جمعية الشفافية الكويتية
2 - جمعية الخريجين الكويتية
3 - الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
4 - رابطة الاجتماعيين الكويتية
5 - الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني
6 - جمعية المحامين الكويتية
7 - جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت
8 - اتحاد أصحاب المهن الطبية الأهلية
9 - الجمعية الاقتصادية الكويتية
10 - رابطة الأدباء الكويتيين
11 - جمعية المقاصد التعليمية
12 - الجمعية الكويتية لإداريي المؤسسات التعليمية
13 - الجمعية الكويتية لتنمية المنظومة التربوية
14 - الجمعية الوطنية لحماية الطفل
15 - جمعية ريادة الأعمال التنموية
16 - الرابطة الوطنية للأمن الأسري
17 - الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني
18 - الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية
19 - الجمعية الكويتية لأمن المعلومات
20 - الجمعية الكويتية لتنمية المنظومة التربوية
21 - جمعية الثقافية الاجتماعية
22 - جمعية حماية المال العام
23 - جمعية الإصلاح الاجتماعي
24 - رابطة شباب لأجل القدس - الكويت
25 - جمعية العلاج الطبيعي الكويتية
26 - جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية
27 - جمعية الصدفية الكويتية
28 - الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
29 - الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين
30 - الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
31 - جمعية الكاريكاتير الكويتية
32 - الجمعية الكويتية للعمل الوطني
33 - الجمعية الكويتية لفاقدي الأطراف
34 - جمعية آمال إمرأة كويتية
34 - الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية
36 - الجمعية الكويتية للغة العربية
37 - الجمعية الكويتية لدعم المخترعين والابتكار
38 - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
39 - جمعية المنسقين الإعلاميين الرياضيين.

صباح مبارك الجلاوي:

- حماية المقدسات الإسلامية واجب على كل الدول العربية والإسلامية.
- القضية الفلسطينية تحتاج إلى حل عادل وشامل يضمن حقوقهم
- جمعية المحاسبين لم تألُ جهداً لمناصرة لمناصرة كافة القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.
- الإلتزام بالعمل الجاد بكل الوسائل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لضمان حرية الشعب الفلسطيني وحصوله على كامل حقوقه.

خطوة هامة وضرورية نحو إنجاز الإجراءات المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة

«المحاسبين» و«التجارة» وقعتا اتفاقية التعاون المعلوماتي وتبادل المعلومات

وقعت وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اتفاقية التعاون المعلوماتي وتبادل المعلومات والتي تمثل خطوة هامة وضرورية نحو إنجاز الإجراءات المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل مبسط وبدقة عالية نحو المضي قدماً لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت.

الربط الالكتروني

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الاتفاقية تعكس إيمان الجمعية بأهمية الربط الالكتروني ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة، مشيراً إلى أهمية تبادل البيانات الإلكترونية المترتبة على الخدمات والإجراءات والتي تشكل أحد أنجح الطرق لتبادل البيانات والتي تستخدم على نطاق واسع لأغراض تسهيل بيئة الأعمال المتعلقة بأعمال الوزارة وأعمال الجمعية

وبين أن الاتفاقية، التي تتضمن 19 مادة، تهدف لضمان احترام الأطراف للالتزامات القانونية ذات الصلة بمعالجة وتخزين البيانات الشخصية وفقاً للأنظمة واللوائح والتي سيتم استخدامها للأغراض التي حددتها الاتفاقية.

وقال الجلاوي: نصت الاتفاقية على التزام كل الأطراف المشاركة بجمع البيانات المتبادلة بموجب الاتفاقية ومعالجتها وإرسالها وفقاً للمعايير التقنية المحددة في الاتفاقية والنظام المرفق بها، مع ضمان الأمن المادي والالكتروني للبنية التحتية والتشغيلية التي يتم استخدامها في تبادل البيانات مع ضمان سرية المعلومات التي يتم تبادلها بين الأطراف.

وأوضح أن الاتفاق يخضع للقوانين التنظيمية لتبادل المعلومات والبيانات الحكومية ولسياسة تصنيف البيانات والمعلومات الصادرة من الهيئة العامة للإتصالات وتقنية المعلومات.

ومن جانبه، اشار رئيس مجلس إدارة الأسبق لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس مجلس أمناء مركز الشركات المهنية التابع للجمعية أحمد مشاري الفارس أنه يمكن إجراء تعديلات على الأسلوب الذي يتم به تبادل البيانات من قِبل أي طرف، وذلك من خلال إشعار خطي يُقدم للأطراف الأخرى عبر ممثلي الجهة.

ولفت أنه يحق لطرفي الاتفاق استلام البيانات الصادرة من الطرف الآخر واعتبارها بيانات صحيحة ومنقحة قانونياً. كما يمكن استخدام هذه البيانات كمصدر أصيل للمعلومات بناءً على اعتمادها من الجهة المختصة.

وأضاف: تكون صحة البيانات والثقة بها مسؤولية الجهة المختصة التي تصدرها، ويعتمد الطرف الآخر على هذه البيانات استنادًا إلى الثقة في الجهة المصدرة لتلك البيانات.

وقال: ستقوم وزارة التجارة والصناعة بتوفير بيئة الاستضافة اللازمة لاعمال الربط الخاصة بالبرمجيات والتطبيقات ذات العلاقة على بيئة العمل السحابية الهجينة الخاصة بالوزارة.

وبين أنه وفقا للاتفاقية، تكون جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مسئولة عن تطوير وتشغيل وإدارة برامجها وواجهات الربط الخاصة بها وينحصر دور وزارة التجارة والصناعة في توفير الاستضافة الخاصة لتلك البرامج.

تدابير قانونية

وفي إطار هذا الاتفاق، تتفق الأطراف على النقاط التالية: تطبيق التدابير القانونية والتقنية والتنظيمية الملائمة لضمان تقديم مستوى من الأمن يتناسب مع درجة الخطر المرتبطة بالبيانات، التعاون المشترك والفعال لضمان الالتزام بالمتطلبات الخاصة بحماية البيانات كما هو مفصل في هذا الاتفاق، التعاون في إدارة الإخطارات المتعلقة بالتجاوزات الأمنية، وتقديم الدعم في الحصول على المعلومات الضرورية خلال عملية التعامل مع هذه التجاوزات.

الحصول على المعلومات

وبين أنه في هذا الإطار، تتعهد الأطراف بإبلاغ بعضها البعض بأي تجاوز أمني قد يؤثر على الأشخاص المرتبطين بالبيانات في غضون مدة لا تتجاوز 72 ساعة من لحظة اكتشاف الخرق.

وقال من بين الالتزامات المنصوص عليه في الاتفاقية التعاون حسب الحاجة، لضمان تقديم حقوق الوصول المناسبة للموظفين الذين يحتاجون للوصول إلى البيانات للرد على طلبات الطرف الآخر للحصول على المعلومات.

والحفاظ على سجل محدث يتضمن جميع أنشطة معالجة البيانات التي يقوم بها كل طرف، مع التأكيد على تحديد الأقسام المصرح بها لمعالجة البيانات وتقديم وصف عام للتدابير الأمنية التقنية والتنظيمية.

وبين أنه يجوز لاحد طرفي الاتفاق اقتراح إدخال تعديلات على هذا الاتفاق، بناءً على طلب رسمي ويرسل الطرف صاحب التعديل نسخة مراجعة مكتوبة من هذا الاتفاق إلى الطرف الآخر.

وأوضح أن الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في تاريخ اعتماده من قِبل ممثلي الطرفين ويظل ساريا ً لفترة غير محددة ولا يمثل انسحاب طرف من الأطراف أو بعض الأطراف إنهاءً للاتفاق فيما يتعلق بجميع الأطراف المتبقية.

وأوضح أن الاتفاقية هي نتاج عمل متواصل لأكثر من 10 سنوات، قدمت فيه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن أهمية الربط الالكتروني لإنجاز المعاملات والإجراءات الخاصة بعمل الشركات المهنية وكذلك الإجراءات ذات الصلة بعمل الجمعية والتي من المتوقع أن تشهد طفرة من حيث مستوى الإنجاز والدقة لتسهيل بيئة الأعمال ضمن منظومة مركز الكويت للأعمال.

احمد مشاري الفارس:

- تبادل البيانات الإلكترونية والسجلات الرقمية أحد أنجح الطرق لتحسين بيئة الأعمال.
- معالجة البيانات وإرسالها وفقاً لمعايير تقنية محددة مع ضمان سريتها.
- الاتفاق يخضع لسياسة تصنيف البيانات والمعلومات الصادرة من هيئة الاتصالات.
- الاتفاقية نتاج 10 سنوات من العمل والتعاون المتواصل بين الجمعية والوزارة.
- الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في تاريخ اعتماده من قِبل ممثلي الطرفين.

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة 180/36/2020

قرار وزاري رقم (180) لسنة 2020

بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات

وزير التجارة والصناعة:

بعد الاطلاع:

- على القانون رقم (5) لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون،
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 بشأن تراخيص المحلات التجارية،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات
- وعلى المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم رقم (191) لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة،
- وعلى القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (496) لسنة 2017 بتعديل القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2017.
- وعلى القرار الوزاري رقم (598) لسنة 2017 بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وعلى ما عرضه وكيل الوزارة،
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

مجمع الوزارات، ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait الكويت •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

قـــــــرر

الفصل الأول

التعريفات

مادة (1)

يقصد بالكلمات الآتية –أينما وردت في هذه اللائحة المعاني الموضحة أمام كل منها:

1. **القانون:** قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016.
2. **اللائحة:** اللائحة التنفيذية للشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.
3. **الوزير:** وزير التجارة والصناعة.
4. **الوزارة:** وزارة التجارة والصناعة.
5. **الجمعية:** جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
6. **الإدارة المختصة:** الإدارة المعنية بشؤون مراقبة الحسابات بالوزارة.
7. **المهنة:** مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.
8. **الترخيص:** الوثيقة الصادرة وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وهذه اللائحة، والتي تخول صاحبها الحق في مزاولة مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات من خلال شركة مهنية.
9. **القيد:** التأشير في السجل بقيد المحاسبين ومراقبي الحسابات.
10. **المحاسب:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيد بأحد السجلات والصادر له ترخيص ساري بمزاولة المهنة.
11. **مراقب الحسابات:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيد بأحد السجلات والصادر له ترخيص ساري بمزاولة المهنة.
12. **السجل المهني للمحاسبين:** سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية للخدمات المحاسبية.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ 23 NOV 2020

الإشارة

13. **السجل المهني لمراقبي الحسابات:** سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية لمراقبة الحسابات.

14. **الشركة المهنية للخدمات المحاسبية:** شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخصين أو أكثر – بحسب شكل الشركة– من الأشخاص المرخص لهم قانونا بممارسة مهنة تقديم خدمات محاسبية، ويكون غرضها ممارسة هذه المهنة.

15. **الشركة المهنية لمراقبة الحسابات:** شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخصين أو أكثر – بحسب شكل الشركة– من الأشخاص المرخص لهم قانونا بممارسة مهنة مراقبة الحسابات، ويكون غرضها ممارسة هذه المهنة.

الفصل الثاني

أحكام عامة

مادة (2)

يجوز للمحاسبين الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية للخدمات المحاسبية، وذلك لممارسة أنشطة مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد البيانات المالية، الاستشارات المالية والمحاسبية، القيام بعمليات الجرد ومراقبة المخزون، تقويم الأصول، التدقيق الداخلي، أعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة من الجمعية.

كما يجوز لمراقبي الحسابات الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية لمراقبة الحسابات، وذلك لممارسة أنشطة مراجعة وتدقيق الحسابات، المراجعة والتدقيق لإعداد كشوف الذمة المالية للضريبة، تقويم الأصول، وأعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة الجمعية.

ولا يجوز تأسيس شركات تجارية لتقديم خدمات محاسبية أو أعمال مراقبة الحسابات أو الاستشارات المالية أو المحاسبية.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
State of Kuwait

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

مادة (3)

يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة للمحاسبين الكويتيين المشار إليهم في المادة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض من الإدارة المختصة مرفقا به ما يلي:

1. صورة البطاقة المدنية أو ما يقوم مقامها.
2. شهادة المؤهل الجامعي في مجال المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها والمعتمدة بالدولة.
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
4. صحيفة الحالة الجنائية.
5. شهادة من الإدارة المختصة بعدم صدور قرارات تأديبية ضد طالب القيد خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ نفاذها.
6. شهادة خبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل.
7. شهادة عضوية سارية بالجمعية.

المادة (4)

يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة لمراقبي الحسابات الكويتيين المشار إليه في المادة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض من الإدارة المختصة مرفقا به ما يلي:

أ. شهادة قيد جميع الشركاء في سجل مزاولي المهنة.

ب. وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة وفقا للشرائح المشار إليها في المادة (22) من هذه اللائحة.

مادة (5)

تتخذ الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أحد أشكال الشركات الآتية:

1. شركة تضامن.
2. شركة مساهمة مقفلة.
3. شركة توصية بسيطة.
4. شركة ذات مسؤولية محدودة.

4

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت.هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

المادة (6)

تُسمى الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات باسم واحد –أو أكثر– من شركائها، أو تتخذ اسمًا مبتكرا لممارسة نشاطها بحسب شكل الشركة. ويجب في كل الأحوال أن يكون اسم الشركة المهنية متبوعًا بعبارة الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات، بشرط تقديم إفادة الجمعية.

مادة (7)

تخضع الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لإشراف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وينشأ لديها سجل مهني خاص تقيد به الشركات المهنية للخدمات المحاسبية، وسجل مهني خاص تقيد به الشركات المهنية لمراقبة الحسابات التي تؤسس وفقا لأحكام القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة، ويجب أن تدون فيه البيانات الآتية:

1. اسم الشركة وعنوانها.
2. أسماء الشركاء وموطنهم.
3. عدد الأسهم أو الحصص المملوكة لكل شريك ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم أو حصة.
4. أسماء المدراء أو مجلس الإدارة وسلطاتهم.
5. أي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة في سجل مزاولي المهنة.

ولجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إصدار شهادات عن البيانات المؤشر بها في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة.

مادة (8)

تختص الوزارة بالترخيص لتأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات وفقا للإجراءات والضوابط التي نص عليها القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة.

وتقيد الشركة المهنية في سجل خاص بها في الوزارة يسمى السجل المهني للمحاسبين أو السجل المهني مراقبي الحسابات، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في ذلك السجل.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت.هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

وتقيد الشركة المهنية في سجل مزاولي المهنة الحسابات في الجمعية، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في تلك السجلات.

المادة (9)

يجب على الشركة تزويد الوزارة بنسخة من عقد تأسيسها وبياناتها المالية ومحاضر جمعياتها العمومية أو اجتماع الشركاء – بحسب الأحوال–.

الفصل الثالث

شروط التأسيس

مادة (10)

يقدم طلب تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لدى مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) مرفقا به إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وشهادة قيد المحاسب أو مراقب الحسابات –بحسب الأحوال–، ويخضع تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لذات الإجراءات المقررة للشكل الذي تتخذه.

مادة (11)

يجب أن يشمل عقد الشركة على البيانات التالية:

1. اسم الشركة وعنوانها.
2. مركز الشركة الرئيسي.
3. الغرض من تأسيس الشركة.
4. مدة الشركة إن وجدت.
5. أسماء الشركاء وألقابهم وجنسياتهم ومؤهلاتهم العلمية ومحل إقامة كل منهم.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 - الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت-هاتف 22483014 - فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
State of Kuwait

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

6. طريقة إدارة الشركة والمسئولين عن الإدارة وسلطاتهم.
7. مقدار رأس المال وحصة كل شريك، وبيان عن كل حصة غير نقدية وطبيعتها والقيمة التي قومت بها، واسم مقدمها والشروط الخاصة بتقديمها وحقوق الرهن والامتياز المترتبة عليها إن وجدت.
8. الأحكام الخاصة بتوزيع العائد بين الشركاء.
9. السنة المالية للشركة.
10. الأحكام الخاصة بتصفية الشركة وقسمة أموالها.
11. شروط تعيين المدير، وسلطاته، ومكافآته، ومدة إدارته للشركة، وطريقة عزله.
12. كيفية توزيع الأرباح وعوائد العقود.

مادة (12)

لا يجوز الاحتجاج على الغير بعقد تأسيس الشركة المهنية أو نظامها الأساسي المشهر وفقا لأحكام القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة، إلا بعد قيد الشركة بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية. ومع ذلك إذا اقتصر عدم الشهر على بيان أو أكثر من أي منهما، كانت هذه البيانات وحدها غير نافذة في مواجهة الغير.

مادة (13)

مع عدم الاخلال بما تنص عليه المادة (29) من هذه اللائحة تكون مدة الترخيص للشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات (4) أربع سنوات من تاريخ صدوره، وترتبط هذه المدة بتجديد قيد الشركاء بسجل مزاولي المهنة في الوزارة، وبشرط تقديم المرخص له البيانات المالية في المواعيد المقررة قانونا، وفي حالة الاخلال بهذا الالتزام تطبق أحكام المادة (11) من القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية.

مادة (14)

لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أيا كان الشكل الذي تتخذه عن 10.000 (آلاف دينار كويتي).

7

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 - الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت - هاتف 22483014 - فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
State of Kuwait

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

الفصل الرابع

إدارة الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات

مادة (15)

يتولى إدارة شركة المساهمة المهنية للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات مجلس إدارة مكون من عدد من المساهمين المقيدين في سجل مزاولي المهنة في الوزارة، ويحدد نظام الشركة الأساسي صلاحيات المجلس والأحكام المتعلقة بتشكيله.

ولا يجوز أن تتضمن سلطة مجلس إدارة الشركة المهنية المساهمة ما يخل باستقلالية المساهمين في ممارستهم لمهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

مادة (16)

يتولى إدارة شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة واحد –أو أكثر– من الشركاء المقيدين في سجل مزاولي المهنة في الوزارة، وإذا تعدد المديرون ولم ينص عقد الشركة على حكم معين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة لهم، وفي حال تساوى الأصوات يعرض المديرون الأمر على الشركاء للبت فيه وتكون الموافقة بأغلبية الشركاء.

ولا يجوز أن تتضمن سلطة المدير –في الشركات المهنية التضامنية، والتوصية البسيطة، وذات المسؤولية المحدودة – ما يخل باستقلالية الشركاء في ممارستهم لمهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

الفصل الخامس

حقوق وواجبات الشركاء

مادة (17)

لا يجوز للشريك أو المساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أن يكون شريكا أو مساهما في شركة أخرى تمارس مهنة تقديم خدمات محاسبية.

كما لا يجوز للشريك أو المساهم في الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أن يكون شريكا أو مساهما في شركة أخرى تمارس مهنة مراقبة الحسابات.

مادة (18)

يكون كل شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات مسؤولا بصفة شخصية عن أخطائه المهنية تجاه الشركة وباقي الشركاء أو المساهمين، بحسب الأحوال، وتكون الشركة مسؤولة عن أخطاء الشركاء أمام الغير، وذلك مع مراعاة القوانين واللوائح التنفيذية المشار إليها.

الفصل السادس

ممارسة الشركة لنشاطها

مادة (19)

لا تمارس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات نشاطها إلا عن طريق شركائها أو مساهميها المرخص لهم، ومع ذلك يجوز للشركة المهنية الاستعانة في أعمالها بأشخاص مرخص لهم بممارسة المهنة، على أن يخضعوا في ذلك لإشراف الشركة ومسؤوليتها.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
Kuwait

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

مادة (20)

تختص الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات بممارسة المهنة محل نشاطها فقط، ولا يجوز لها ممارسة الأعمال التجارية أو المشاركة من خلال تأسيس الشركات التجارية أو شركات مهنية أخرى للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات، ومع ذلك يجوز لها تملك الأصول المالية والعقارية لخدمة أغراضها.

مادة (21)

للشركة المهنية أن تستعين بموظفين سواء كانوا من الكويتيين أو من غيرهم تحت إشراف الشركة ومسؤوليتها، وذلك بموجب عقود عمل وفقا لما يتطلبه قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (6) لسنة 2010.

مادة (22)

لا تمنح الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص مزاولة النشاط إلا بعد تقديم وثيقة تأمين مبرمة مع شركات تأمين محلية أو عالمية لها فروع في دولة الكويت للتعويض عن أخطاء المهنة التي تقع من الشركاء أو المساهمين أو العاملين لديها، على أن تمتد صلاحية هذه الوثيقة لمدة ستة أشهر بعد انتهاء عقد الشركة، ويتم تجديدها طوال مدة الشركة.

وتكون وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة وفقا للشرائح التالية:

- 250,000 د. ك. (مئتان وخمسون ألف دينار كويتي)
- 500,000 د. ك. (خمسمائة ألف دينار كويتي)
- 750,000 د. ك. (سبعمائة وخمسون ألف دينار كويتي)
- 1,000,000 د. ك. (مليون دينار كويتي)

ويجب التأمين لدى شركات التأمين المرخصة عن الأخطار المهنية للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات، وللشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات الاختيار بين شرائح التأمين الواردة في هذه المادة مع إلزامها بالإعلان عن وثيقة التأمين للعملاء وتعليقها في مكان ظاهر.

ويجب على شركة التأمين إخطار الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات المؤمنة لديها وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية قبل انتهاء وثيقة التأمين بموعد أقصاه شهرين.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait الكويت •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 23 NOV 2020

الإشارة

الفصل السابع

فقد الشريك ترخيص مزاولة المهنة أو انسحابه أو وفاته

مادة (23)

إذا فقد شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص ممارسة مهنته بصفة مؤقتة، أو صدر ضده حكم تأديبي أو جزائي منعه عن العمل لمدة مؤقتة، وجب عليه أن يمتنع عن العمل في الشركة –بشكل فوري وكامل– إلى حين استعادته الترخيص أو انتهاء فترة المنع.

وتنقضي الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات إذا اقتصرت الشركة – لأي سبب من الأسباب – على شريك واحد، إلا إذا بادر هذا الشريك خلال (6) ستة أشهر من تاريخ الفقد أو المنع بإدخال شريك آخر أو أكثر لمزاولة ذات النشاط.

مادة (24)

إذا فقد شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص ممارسة مهنته بصفة نهائية، عد بذلك منسحبا من الشركة، مع احتفاظه في نسبته من عوائد العقود المبرمة مع عملاء الشركة حتى إصدار البيانات المالية للسنة المالية التالية على فقده الترخيص.

مادة (25)

في حال انسحاب أو وفاة الشريك الذي تُسمى الشركة المهنية باسمه أو يرد اسمه ضمن اسمها، يتم تعديل اسم الشركة خلال (6) ستة أشهر من تاريخ الانسحاب أو الوفاة، ويجوز للشركة الاستمرار بحمل اسمه أو إيراده ضمن اسمها بموافقته الكتابية أو موافقة ورثته الكتابية بحسب الأحوال.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت.هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

مادة (26)

إذا توفي أحد الشركاء أو المساهمين في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات، تستمر الشركة بين باقي الشركاء، ويكون نصيبه لورثته بعد تقويمها وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه في تاريخ وفاة الشريك، وذلك ما لم يتم الاتفاق بين الشركاء أو المساهمين على خلاف ذلك.

مادة (27)

يجوز أن ينص في عقد تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أو في اتفاق خاص بين – أحد أو جميع ورثة الشريك أو المساهم المتوفى وباقي الشركاء في الشركة على أن يحل أحد ورثة الشريك المتوفى محل حصة مورثه في الشركة إذا كان مرخصا له بممارسة مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

الفصل الثامن

الانسحاب أو التنازل عن الحصص وحق الاسترداد

مادة (28)

يسري الانسحاب أو التنازل أو البيع أو الرهن في مواجهة الغير بعد التأشير به في سجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية.

مادة (29)

مع مراعاة قانون الشركات المشار إليه، يجوز للشريك أن يتنازل أو يبيع أو يرهن حصصه أو أسهمه، على أن تؤول في جميع الأحوال إلى أحد المزاولين لذات المهنة المسجلين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية، وحتى لو بيعت جبرا.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

مادة (30)

يمنح الشريك أو المساهم الذي فقد صلاحية مزاولة مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات مهلة (6) ستة أشهر للتنازل عن حصصه أو أسهمه بالشركة وإلا قامت الشركة أو الشركاء باستردادها –بحسب شكل الشركة–.

وتقوّم الحصص أو الأسهم في حالة الاسترداد وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه، ويسري الحكم ذاته على الشريك المتوفى، ما لم يكن من بين الورثة من هو مرخص له بمزاولة المهنة واتفق الورثة على حلوله محل مورثهم.

الفصل التاسع

تحول الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات وحلها وتصفيتها

مادة (31)

مع مراعاة الأحكام الواردة في قانون الشركات المشار إليه، يجوز لأي شركة أن تتحول إلى أي من أشكال الشركات المشار إليها في المادة (4) من هذه اللائحة، ويكون طبقا للأحكام والإجراءات المقررة لتعديل عقد الشركة، وبشرط أن يكون قد مضى على قيدها بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية سنتان ماليتان على الأقل.

ولا يتم تحول الشركة إلا بعد إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، واتخاذ إجراءات الشهر، وإعداد تقرير بتقويم الشركة وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه.

مادة (32)

تنحل الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات بقرار من وزير التجارة والصناعة في حالة فقد جميع الشركاء شروط مزاولة المهنة، وذلك بعد تقديم إفادة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مرفقا به المستندات المؤيدة لذلك، ويتم تصفيتها وفقا لقانون الشركات المشار إليه.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت-هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

مادة (33)

لا يجوز للشركاء الاتفاق على حل الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أو تصفيتها قبل نهاية مدتها إلا بعد إخطار عملائها بفترة لا تقل عن سنة قبل البدء في إجراءات الحل والتصفية، ولا يتم التأشير بقرار الحل أو التصفية بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية إلا بعد إرفاق ما يفيد تمام الإخطار لكل عميل على حده، وإرفاق كشف مفصل بأسماء العملاء والخدمات المقدمة لهم، وما تم بها من أعمال.

الفصل العاشر

أحكام ختامية

مادة (34)

تسري على الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات – فيما لم يرد بشأنه نص–، وبما لا يتعارض مع طبيعتها – أحكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 والقوانين المعدلة له، ولائحته التنفيذية، وأحكام القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، والالتزام بدليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبيين المهنيين الذي يصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين والمتمثلة بالنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، وغيرها من المبادئ الأساسية ومعايير الاستقلال الدولية الواردة في الدليل ذاته وفقا لأحدث الإصدارات بما لا يخالف القوانين الكويتية.

ولا يكتسب الشريك أو المساهم في الشركة المهنية أيا كان شكلها صفة التاجر تبعا لشراكته أو ملكيته للأسهم.

مادة (35)

تمهل الشركة المتوقفة عن ممارسة نشاطها مدة (6) ستة أشهر لتوفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة، ويجوز للوزير تمديد هذه المهلة لمدة مماثلة أو أكثر إذا رأى مصلحة في ذلك. وتنقضي الشركة عند انقضاء المهلة دون توفيق أوضاعها.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

الإشارة .....

التاريخ: .....

مادة (36)

مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح التنفيذية المشار إليها، لا يحق للشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات الحصول على أكثر من ترخيص واحد لممارسة المهنة أو فتح فروع داخل دولة الكويت، ولا يحق لها أن تزاول سوى تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

مادة (37)

تلتزم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركات المهنية لمراقبة الحسابات بإبلاغ الوزارة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تغيير عنوانها.

مادة (38)

يلغى كل قرار يخالف أحكام هذه اللائحة، ويستمر العمل باللوائح والقرارات السارية بما لا يتعارض مع أحكامها.

مادة (39)

تنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية، ويعمل بأحكامها من تاريخ 2021/1/1، وعلى المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذها.

خالد ناصر الروضان

وزير التجارة والصناعة

ووزير الدولة لشئون الشباب بالوكالة

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait دولة الكويت •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 16 JUN 2021

الإشارة: 8/36/2021

قرار وزاري رقم (1253) لسنة 2021

بشأن تعديل لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات

وزير التجارة والصناعة:

- بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له، ولائحته التنفيذية.
- المرسوم الصادر في سنة 1963 بشأن انشاء وزارة التجارة والصناعة.
- والمرسوم رقم 191 لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.
- وعلى ما عرضه وكيل الوزارة.
- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة أولى:

يعدل البند (8) من المادة (1) من القرار الوزارة رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات، ويكون نصه كالآتي:

"8. الترخيص: الوثيقة الصادرة من الوزارة أو الهيئة فيما يتعلق بنشاطي تقويم الأصول ومستشار الاستثمار وفقاً لأحكام القانون، والتي تخول صاحبها الحق في مزاولة مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات من خلال شركة مهنية".

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 . الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت.هاتف 22483014 . فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ 16 JUN 2021

الإشارة
1253

مادة ثانية:

تضاف البنود (16، 17، 18، 19) إلى المادة (1) من القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية المحاسبية ومراقبة الحسابات، ويكون نصها كالآتي:

"16. الهيئة: هيئة أسواق المال.

17. قانون الهيئة ولائحته التنفيذية: القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة، ولائحته التنفيذية.

18. مستشار استثمار: شخص اعتباري مرخص له من الهيئة يقوم بتقديم الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية مقابل عمولة.

19. مقوم الأصول: شخص اعتباري مرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط تقويم الأصول والحصص العينية على أن يكون أحد شركائه مراقب حسابات مقيدا في السجل الخاص لدى الهيئة، وأن يلتزم بأحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية".

مادة ثالثة:

يستبدل بنصوص المواد (2، 8، 10) من القرار الوزارة رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات النصين الآتيين:

مادة (2)

يجوز للمحاسبين الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية للخدمات المحاسبية، وذلك لممارسة أنشطة مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد البيانات المالية، الاستشارات المالية والمحاسبية، القيام بعمليات الجرد ومراقبة المخزون، تقويم الأصول، التدقيق الداخلي، أعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة من الجمعية.

كما يجوز لمراقبي الحسابات الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية لمراقبة الحسابات، وذلك لممارسة أنشطة مراجعة وتدقيق الحسابات، المراجعة والتدقيق لإعداد كشوف الذمة المالية للضريبة، تقويم الأصول، وأعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة الجمعية.

مجمع الوزارات.ص.ب 2944 - الصفاة الرمزالبريدي 13030 كويت.هاتف 22483014 - فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@moci8 @moci8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 16 JUN 2021

1253

ولا يجوز مزاولة نشاطي تقويم الأصول ومستشار استثمار إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة يبين فيه نشاط أو الأنشطة المرخص لها.

ولا يجوز تأسيس شركات تجارية لتقديم خدمات محاسبية أو أعمال مراقبة الحسابات أو الاستشارات المالية أو المحاسبية.

مادة (8)

تختص الوزارة بالترخيص لتأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات وفقا للإجراءات والضوابط التي نص عليها القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة.

وتختص الهيئة بالترخيص لتأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات فيما يتعلق بنشاطي تقويم الأصول ومستشار الاستثمار وفقا للإجراءات والضوابط التي نص عليها قانون الهيئة ولائحته التنفيذية.

وتقيد الشركة المهنية في سجل خاص بها في الوزارة يسمى السجل المهني للمحاسبين أو السجل المهني مراقبي الحسابات، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في ذلك السجل.

وتقيد الشركة المهنية في سجل مزاولي المهنة الحسابات في الجمعية، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في تلك السجلات.

مادة (10)

يقدم طلب تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لدى مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) مرفقا به إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، والموافقة المبدئية من الهيئة فيما يتعلق بنشاطي تقويم الأصول ومستشار الاستثمار، وشهادة قيد المحاسب أو مراقب الحسابات -بحسب الأحوال-، ويخضع تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لذات الإجراءات المقررة للشكل الذي تتخذه.

مادة رابعة:

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار.

مجمع الوزارات-ص.ب 2944 - الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت - هاتف 22483014 - فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
• Kuwait •

مكتب الوزير
Minister's Office

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التاريخ: 16 JUN 2021

الإشارة: 1253

مادة خامسة:

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

وزير التجارة والصناعة

د. عبد الله عيسى السلمان

مجمع الوزارات، ص.ب 2944 - الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

التاريخ: 21 DEC 2022 | د 191 | الإشارة: 191/36A2022

قرار وزاري رقم (191) لسنة 2022

بشأن تعديل لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات

وزير التجارة والصناعة

ووزير الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات،
- والقرار الوزاري رقم (118) لسنة 2021 بشأن تعديل لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات
- وعلى ما عرضه وكيل الوزارة،
- ولمقتضيات المصلحة العامة.

قـــــــــرر

مادة أولى

يستبدل البندين (8) و(14) من المادة (1) من القرار الوزارة رقم (180) لسنة 2020 المشار إليه، ويكون نصهما كالآتي:

"10. المحاسب: الشخص الطبيعي المقيد بالسجل المهني للمحاسبين

14. الشركات المهنية للخدمات المحاسبية: شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخصين أو أكثر – بحسب شكل الشركة- من الأشخاص المقيدين في السجل المهني للمحاسبين لممارسة مهنة تقديم خدمات محاسبية، ويكون غرضها ممارسة هذه المهنة".

مادة ثانية

تعدل الفقرة الأولى من المادة (4)، والمادة (34) من القرار رقم (180) لسنة 2020 المشار إليها، ويكون نصهما كالآتي

المادة (4)

"يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة لمراقبي الحسابات الكويتيين المشار إليه في المادة الثانية على النموذج المعد لهذا الغرض من الإدارة المختصة مرفقا به ما يلي":

التاريخ: 21 DEC 2022

الإشارة .....

المادة (34)

"تسري على الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات - فيما لم يرد بشأنه نص-، وبما لا يتعارض مع طبيعتها - أحكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 والقوانين المعدلة له، ولائحته التنفيذية، وأحكام القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات -بحسب الأحوال، والالتزام بدليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الذي يصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين والمتمثلة بالنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، وغيرها من المبادئ الأساسية ومعايير الاستقلال الدولية الواردة في الدليل ذاته وفقا لأحدث الإصدارات بما لا يخالف القوانين الكويتية".

مادة ثالثة

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ثالثة

على المختصين -كل بحسب نطاق اختصاصه- تنفيذ هذا القرار، وينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

مازن سعد الناهض

وزير التجارة والصناعة

ووزير الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مجمع الوزارات .ص.ب 2944 • الصفاة الرمز البريدي 13030 كويت • هاتف 22483014 • فاكس 22425379
Ministries Complex. P.O. Box : 2944.Safat13030 Kuwait. Tel:22483014.Fax:22425379
moci.gov.kw office@moci.gov.kw
@mociq8 @mociq8

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تعزيز المنافسة في قطاع التأمين

موجز الدراسة:

قامت الكويت مؤخرا بتحديث لوائح التأمين (قانون رقم 125 لسنة 2019) مما يتوقع حدوث تغييرات عدة في مجال أعمال التأمين دور جهاز حماية المنافسة هو اجراء تقييم أولي لأوضاع المنافسة في سوق التأمين مع متابعة أنشطة دعم المنافسة لتأكيد تطبيق اللوائح الجديدة المطروحة من قبل وحدة التأمين التنظيمية (IRU)

لوحظ في السنوات الأخيرة نمو ملحوظ في سوق التأمين الكويتي والذي تم تفسيره من خلال التغييرات الديموغرافية، تطور مستوى الدخل، وطرح أحكام إلزامية جديدة لمنتجات تأمين السيارات والصحة. ولا يزال انتشار التأمين في الكويت الأقل في الخليج ولكن متوقع زيادة انتشاره مع تطبيق اللوائح الجديدة ويعتمد ذلك على أوضاع الاقتصاد العالمي واستثمار الحكومة في مبادرات البنية التحتية وتحسين خطوط أداء النظام الإلزامي للتأمين وستحتاج منتجات الحياة لتطور أكبر نظام الاشراف وتوعية المستهلك.

هيكل سوق التأمين الكويتي مماثل لباقي دول مجلس التعاون الخليجي. يتركز السوق (تمثل أفضل خمس شركات أكثر من 80% من إجمالي أقساط التأمين وهناك أيضا عدد مهم من الشركات الصغيرة التي تعمل في السوق. يشكل تأمين السيارات والتأمين الصحي 64% من إجمالي أقساط التأمين وعمليات التأمين التكافلي والتي أخذت تصبح مهمة تدريجيا.

تظهر مؤشرات التأمين التقديرية لشركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت إمكانيات نمو كبيرة بسبب وجود امكانية طرح اكتتابات لمخاطر تأمين جديدة يقاس بإجمالي الأصول بالنسبة إلى حقوق الملكية). نسبة الاحتجاز منخفض نسبيا (متوسط) الأقساط المستحقة 50% من إجمالي أقساط التأمين). ولا يفضل مؤشرات التكلفة (متوسط النسب

المشتركة 99% من الأقساط المكتسبة). متوسط مستوى كفاءة الكويت مشابه لمتوسط كفاءة باقي دول مجلس التعاون الخليجي وتحتاج الشركات لتوسيع خطوط عمل التأمين وتحسين مستوى الاقتصاد من حيث الاكتتاب وتوزيع منتجات التأمين.

عرض إطار العمل التنظيمي الجديد التغييرات المطلوبة للترخيص وتشغيل شركات التأمين وإعادة التأمين وأيضا زيادة رأس المال والودائع لدعم عمليات التأمين ومن المتوقع ان تؤثر هذه الأحكام على شركات التأمين وإعادة التأمين، والسماسرة والاكتواريون ومستشارين التأمين ومن الممكن أن يؤدي إلى إنخفاض نسبة الشركات في السوق ودعم شركات التأمين الكبرى.

يحتاج هيكل التأمين التنظيمي الجديدة المعتمد من وحدة تنظيم التأمين (IRU) وجود لجنة عليا ولجنة للشكاوى والتظلمات ولجنة الاستشارة الشرعية جانب مهم لوحدة تنظيم التأمين هو تنظيم ومراقبة أداء أعمال التأمين على أن تتسم بالشفافية، والمنافسة العادلة. ومن المتوقع تطبيق أحكام التأمين الجديدة تدريجيا في عام 2020.

يحتاج منهج المنافسة في سوق التأمين أن يضع بعين الاعتبار مميزات القطاع الخاص وتقييم المنظمين في مجال التأمين والمستهلك، والمراقبين، وأصحاب العلاقة لتحديد الأسواق المعنية وتقييم الآثار السلبية على المنافسة واقتراح وتقديم الحلول المناسبة. وهذا يدل على المشاركة الفعلية لجهاز حماية المنافسة في تقييم المقترحات التنظيمية وتحسين دراسة الأسواق وتطوير المجال المعرفي في هذا القطاع بالتنسيق مع الوحدة التنظيمية للتأمين (IRU) ومنظمات أخرى.

تم تبني الخطوات التوجيهية التابعة لهيئة الأسواق والمنافسة البريطانية (CMA) للتحقق من الأسواق وعلى ذلك تم تطبيقه لتحليل سوق التأمين الكويتي والآثار السلبية على المنافسة والحلول المحتملة للمشاكل التي تم اكتشافها في سوق تأمين السيارات ضد الغير (TPL).

بالنسبة لتطبيق قانون التأمين الجديد، النتائج المقترحة تهدف لتحسين التقارير الإحصائية الأسواق التأمين تحسين الخطوات التوجيهية لتقييم الأثر التنظيمي (RIA) المسؤول عن تقييم المقترحات التنظيمية للتأمين والإجراءات الأولية لتقليل الثغرات المؤسسية والتنظيمية الرئيسية في قطاع التأمين والتي لها علاقة في المبادئ الأساسية للتأمين (ICPS) التابعة للرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS).

يعتبر تقييم التأثير السلبي على المنافسة (AEC) من الأولويات التي يجب أن تطبق لتحليل المشاكل التي تم الكشف عنها في تأمين السيارات ضد الغير والتأمين الصحي، تأمين الحياة، وتوزيع منتجات التأمين وإعادة التأمين.

أحد أهداف دعم المنافسة مع وحدة التأمين التنظيمية (IRU) هيو عقد اتفاقية تعاون مع وحدة التأمين التنظيمية (IRU) وكذلك الأنشطة التدريبية وبناء القدرات الموجه لتحسين المنافسة في أسواق التأمين.

ويمكن إضافة التعاون الدولي ومشاركة الخبرات مع دول مجلس التعاون الخليجي كجزء من الأنشطة المهمة لقسم دعم المنافسة.

يعرض التقرير وجهة نظر عامة عن أسواق التأمين في الكويت، الخصائص الرئيسية لإطار العمل التنظيمي، تحليل العوامل التي تحدد العرض والطلب لمنتجات التأمين القاعدة الأساسية للنهج التحوطي وسياسة المنافسة في أسواق التأمين، منهج المطور لتعزيز دراسة سوق ومنتجات التأمين وتطبيقه على تأمين السيارات الإلزامي وخريطة لتطبيق إطار العمل التنظيمي للتأمين وجدول أعمال أنشطة دعم المنافسة.

نظرة عامة عن سوق التأمين الكويتي :

شهد سوق التأمين الكويتي في الآونة الأخيرة نمو ملحوظ في الدخل والشروط التنظيمية الجديدة لمنتجات تأمين الممتلكات والحوادث والمسؤوليات (non-life) الإلزامية تأمين ضد الغير تأمين السيارات، والتأمين الصحي للزوار). من المتوقع المحافظة على هذه الآلية في المستقبل القريب والتي تقلل الثغرات المجودة في تغطية بعض المخاطر الأساسية لعامة السكان.

الاتجاهات الراهنة في سوق التأمين الكويتي :

أفادت التقديرات في عام 2019 أن إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP) في سوق التأمين الكويتي قدرت (1.5$ أي 460 مليون د.ك. ما يعادل كثافة التأمين 1.3% من إجمالي الناتج المحلي (GWP/GDP) ويعادل 310 من أقساط التأمين للفرد الواحد وقد تضاعف إجمالي القسط الخطية للفرد الواحد في السنوات العشر الأخيرة (من 154$ في (2019 والذي تم تفسيره من خلال زيادة الأقساط في تأمين (non-life) للفرد الواحد إلى (122.7 خلال هذه الفترة) والمرتبطة بتقديم شروط التأمين الإلزامية.

وبناء على تقديرات مؤسسة «سويس ري » إن قيمة أقساط التأمين USD للفرد الواحد في الكويت لايزال الأقل نسبيا من متوسط باقي دول مجلس التعاون الخليجي (5639.1 في 2018) تعتبر أقساط التأمين للفرد الواحد في دولة الإمارات وهي الأعلى نسبيا بين دول مجلس التعاون الخليجي (1.305$)، تليها قطر ومن ثم البحرين،الكويت، السعودية وعمان.

وتضاعفت كثافة التأمين (GWP/GDP) في الكويت في السنوات العشر الأخيرة من خلال منتجات تأمين (non life–) والتي تمثل 88% من إجمالي أقساط التأمين. قدر متوسط كثافة التأمين لدول مجلس التعاون عام 2018 ب 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دون متوسط الأسواق الناشئة والمعدلات العالمية (3.2% 6.19% على التوالي). أتاح إنخفاض نسبة دخول خدمات التأمين لدول مجلس التعاون الفرصة للشركات المحلية لزيادة وتنويع محفظتهم من منتجات التأمين مع الحاجة للدعم كجزء من تحسين إطار العمل التنظيمي للقطاع.

وتمثل إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP) في الكويت نسبة 4.6% من سوق تأمين دول مجلس التعاون الخليجي عام 2018 تمثل الإمارات والسعودية الأكبر في سوق التأمين بنسبة 44.3% 33.79% على التوالي من إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP). ويمثل تأمين السيارات والتأمين الصحي أكثر من 80% إجمالي أقساط التأمين مما يدعو إلى ضرورة تغير الهيكل القانوني.

ولوحظ في عام 2018 إن نمو إجمالي أقساط التأمين الخطية في الكويت زاد بنسبة 16.2% أعلى من متوسط الزيادة في نفس الفترة لدول مجلس التعاون الخليجي (1.4%). أيضا لوحظ زيادة في نسبة تأمين (non-life) وتأمين الحياة في الكويت بنسبة 16.9 111.49) على التوالي أما متوسط زيادة إجمالي أقساط التأمين الخطية لدول مجلس التعاون الخليجي 0.9% 6.29% على التوالي تأمين (non-life) وتأمين الحياة.

زاد إجمالي أقساط التأمين الخطية في الكويت بنسبة 7.7% في الفترة بين 2015–2018 تأمين (non-life) زاد بمعدل 9.5% مع انخفاض نسبة تأمين الحياة 2.0 %

الخصائص الرئيسية لهيكل سوق التأمين الكويتي :

يوجد 39 شركة تأمين نشطة في السوق الكويتي . 72 منهم مدرجين محليا، و16 منهم نشاطه تكافلي، و7 منهم مع أنشطة إقليمية و4 منهم شركات تأمين عالمية و2 منهم مختصون بإعادة التأمين. – نشر اتحاد الكويت للتأمين (KIF) عن 140 وسيط يعملون في السوق المحلي ولا يوجد هناك أعمال رسمية للتأمين المصرفي

أصدرت هذه الشركات عام 1.72019 مليون وثيقة تأمين والقيمة التقديرية للمخاطر التي تم تغطيتها بقيمة إجمالية 1.7 بليون د.ك. وتقدر أقساط التأمين السنوية بمبلغ m435 د.ك. كما تقدر التعويضات المدفوعة m327 د.ك.

وعلى الرغم من ظهور السوق بعدد مرتفع من شركات التأمين فإن السوق شديد التركز (أفضل خمس شركات حققت أكثر من 80% من إجمالي أقساط التأمين الخطية WP عام 2018. ويتنافس عدد كبير من الشركات (23) شركة محلية و 10 شركات أجنبية) على جزء صغير من السوق. أما شركات التأمين التكافلي (41% من إجمالي شركات التأمين تمثل 20% من إجمالي حصة السوق.

وسبب زيادة عدد شركات التأمين الصغيرة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي هي المبادرة لتخفيف القيود والتي تبعتها شكاوى عن المنافسة الحادة في الأسعار وقلة لأخذ الشركات الصغيرة احتياطاتها والممارسات الضارة في المنافسة في عنوان التوزيع. وقد عولجت هذه المشاكل بقطاع تأمين السيارات تحديدا تأمين ضد الغير (TPL) مع تحديد السعر والعمولة.

ولا توجد شركات تأمين حكومية مملوكة بالكامل في الكويت ويوفر إطار العمل التنظيمي الجديد حماية خاصة لمدة محدودة. « وسيتم تناول الخطط المحفزة من خلال لوائح داخلية محددة. وتشارك الكويت بشكل غير مباشر (5%) ملكية) في شركة تأمين واحدة مدرجة عن طريق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (المعاشات التقاعدية).

وتفسر الملكية المشتركة بين شركات التأمين والوسطاء شكاوى عن نقص الشفافية واحتمالية وجود ممارسات ضارة في المنافسة. جميع شركات التأمين تقريبا يتعاملون مع وسطاء تابعين لنفس الشركة الشركة البحرينية الكويتية للتأمين (البحرين) التابعة لمجموعة الخليج للتأمين (GIG) والشركة الكويتية لإعادة التأمين التابعة للأهلية للتأمين وشركة الكويت للتأمين.

ومثلت شركات تأمين (non-life) 87.8% من إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP) وهو بنفس مستوى باقي دول

مجلس التعاون الخليجي (86.8%) مثلت تأمين السيارات والتأمين الصحي 43% 20.79% من إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP) عام 2018. هذه النتائج تعتبر منخفضة نسبيا مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية (تأمين السيارات 27.8% والتأمين الصحي (56.6% والإمارات تأمين السيارات 26.5% والتأمين الصحي 55.8% مما يدل على نمو محتمل لخطوط عمل التأمين في المستقبل.

التأمين ضد الغير هو أكبر قطاع تأمين (non-life) وذلك بسبب طابعه الاجباري لوحظ انخفاض منتظم للأسعار في السنوات الأخيرة بسبب دخول شركات تأمين جديدة في السوق مما يسبب تحدي للقطاع فالأسعار لا تتماشى مع عدد المطالبات التي يستلمها شركات التأمين.

وتوجد نسبة قليلة من شركات إعادة التأمين في سوق الكويت المحلي، وعلى الرغم من ذلك تظهر بعض علامات ارتفاع الطلب لها خاصة للشركات الاجنبية منها. شركة الكويت لإعادة التأمين (Sm155 من إجمالي أقساط التأمين الخطية GWP.) فهي متخصصة بهذا الخط وتتنافس مع شركات تأمين محلية صغيرة.

ويتسم هيكل سوق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي بالمنافسة الشديدة وخدماته مجزأة بين عدد كبير من الأطراف المحلية والأجنبية. تتنافس الشركات الأصغر ذات الرأس مال قليل للحفاظ على حصة السوق ويتم توزيع منتجات التأمين من خلال الوكلاء ووسطاء التأمين.

يتصف التأمين المصرفي، حيثما سمح له بخدماته السريعة. يتم التوزيع عبر قنوات الإنترنت. تكنولوجيا التأمين هو جزء من نماذج أعمال التأمين الجديدة هذه الفترة وتم اعتمادها كنموذج عمل لشركات التأمين والوسطاء المصرفيين.

يتشابه هيكل السوق الكويتي والآلية الحديثة لشركات التأمين (non-life) وشركات تأمين الحياة مع دول مجلس التعاون الخليجي. يمثل تأمين (87.8 (non-life في السنوات الخمس الأخيرة من إجمالي أقساط التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي مع استمرار نموه بمعدل 9.4% في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك لأهمية التأمين الإلزامي في خطوط تأمين السيارات، الصحة، تعويض العمال وتعويض مستشارين التأمين يمثل قطاع تأمين السيارات والتأمين الصحي معدل 50% من إجمالي أقساط التأمين (non-

life) تأمين السيارات إلزامي بجميع دول مجلس التعاون، أما التأمين الصحي فتتشابه الكويت والسعودية وجزء من الإمارات. يعتبر الزامي في الكويت للوافدين أما المواطنين فلهم حق استخدام الخدمات الصحية مجانا.

ويشير تأمين الحياة في دول مجلس التعاون الخليجي على نمو متوسط 6.4% في السنوات العشر الأخيرة وهي حصة صغيرة نسبيا من إجمالي أقساط التأمين الإمارات تحتل المركز الأول في سوق تأمين الحياة بنسبة

وشهدت السعودية في السنوات الأخيرة انكماشا في إجمالي اقساط التأمين الخطية (GWP) بسبب انخفاض أسعار وثائق التأمين في تأمين السيارات واثار التباطؤ الاقتصادي على نفقات المستهلك وهجرة الوافدين التغيرات التنظيمية الموجه لمواجهة هذا المنحنى من خلال النظر في تطوير الرقابة التنظيمية وأيضا إدارة المخاطر والتسعير الإكتواري (77.8% من إجمالي أقساط تأمين الحياة لدول مجلس التعاون الخليجي) من خلال تقديمه المستمر لخدمات التامين وتوفير الدعم من خلال موظفي منتجات استثمار القسط الواحد المقدمة من النظام المصرفي.

عمليات التأمين في الخليج تمثل 77.2% من التكافل العالمي حيث تحتل السعودية 50% من المجموع الكلي. ولوحظ مؤخرا إنخفاض المعدل بسبب ضغوط التسعير، عوائد الاستثمار المتقلبة (إنخفاض الفائدة)، وركود سوق العقار. ويرجع سبب انخفاض الأسعار لنمو عدد من شركات التأمين التكافلي الصغيرة مع معايير ربحية أكثر من شركات التأمين التقليدية. ومن المتوقع زيادة نمو التأمين التكافلي مع تفضيل العملاء للحلول المالية التي يطبق عليها الشريعة وسياسات الاستثمار الأخلاقي. كما إن الحصة الأكبر في السوق تعود لتأمين (non life-) واستمرار توسعه في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعتمد حصول منتجات التأمين التكافلي على فرصة أكبر من خلال تحسين إطار العمل التنظيمي له ولإعادة التأمين.

القيمة المضافة لأنشطة التأمين

أحد مصادر الحصول على المعلومات عن التأمين غير سوق التأمين هي إحصاءات القيمة المضافة تعكس القيمة المضافة القيمة الناتجة من خلال انتاج السلع والخدمات ويتم قياسه كقيمة أو الناتج ناقص قيمة الاستهلاك المتوسط. هذا المؤشر يمثل قيمة الدخل المتوفرة للمساهمة في العمل ورأس المال لعملية الإنتاج والتأثير المحتمل على خدمات الرعاية والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تركز استراتيجية التنمية الاقتصادية على هذا المؤشر باختيار الأعمال التي لها الأولوية والحصول على أقصى قدر ممكن من التأثيرعلى عملية التوظيف الدخل المتاح، تكوين رأس المال، الصادرات والواردات، الخ القطاعات ذات قيمة عالية مضافة تمثل زيادة في النمو واستدامة لاقتصاد مستجد.

تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأن متوسط القيمة المضافة للأعمال المالية والتأمين تمثل 58% من الناتج الكلي 66% منهم عام ولعمليات الضمان الاجتماعي الإلزامي وبالنسبة للسعودية فيقدر بنسبة 87%. تشير البيانات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء (SCB) في الكويت أن القيمة المضافة عام 2017 تمثل 66% من الناتج الإجمالي للأعمال المباشرة لشركات التأمين. أما بالنسبة لإمدادات التأمين فتمثل 72% من الناتج الكلي. وفقا لنفس المصدر الإحصائي، مساهمة العمالة في القيمة المضافة تمثل 26% لشركات التأمين و55% لإمدادات التأمين، وتظهر هذه النسب التأثير المحتمل حدوثه على اقتصاد الكويت مع نمو سوق تأمين كويتي منافس الإنخفاض الفني لطلب رأس المال (1,89) عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة احدة) وهذا يعني إمكانية خلق المزيد من فرص العمل لكل وحدة من وحدات رأس مال المستثمر في التأمين، ويمكن أن يكون أيضا محركا هاما لتحسين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. وأيضا مشاركة المواطنين الكويتيين (34%) من عمليات التوظيف الناتجة من التأمين المباشر). توظيف النساء 22.4) من التوظيف المحلي الناتجة من التأمين المباشر). كما يظهر الرسم البياني 2 الاختلاف بين عمليات تأمين الحياة وتأمين (non-life). يعرض جدول 2 نسبة أقساط التأمين المكتسبة الأقساط المكتسبة / الأقساط المباشرة ونسبة الخسائر (المطالبات المدفوعة/ الأقساط المكتسبة) التقديرية من قبل الإدارة المركزية للإحصاء.

مؤشرات شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت:

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات المالية والتشغيلية من خلال شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت « تمثل هذه الشركات نسبة 81.9% من إجمالي أقساط التأمين الخطية تمثل مجموعة الخليج للتأمين المركز الأول (48.9%) في أسواق التأمين تليها الأهلية للتأمين (11.3%) وأخيرا شركة ورية للتأمين (8%).

12 الشركات المدرجة في بورسة الكويت

1- مجموعة الخليج للتأمين (GIG)
2- شركة التأمين الكويتية (KIC)
3- الأهلية للتأمين
4- ورية للتأمين
5- الشركة الكويتية لإعادة تأمين (تم الاستثناء عنها)
6- شركة التكافل الأولى للتأمين
7- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين (فرع الكويت)
8- شركة وثاق للتأمين التكافي 18
13 لم استثناء الشركة الكويتية لإعادة لتأمن عن التقديرات المذكورة وذلك لسبب اختلاف مقومات عمليات إعادة التأمين عن أنواع التأمين الأخرى.

خط العمل الرئيسي للشركات المذكورة عام 2019 هو التأمين الصحي (37.5%) يتبعها تأمين الممتلكات وتأمين الحياة (11.8%) والحوادث العامة (10.7%). وشكلت عمليات شركات إعادة التأمين عام 2019 (10.8%) من مجموع العمليات.

وقدرت شركة البن كابيتال المحدودة سوق التأمين الكويتي متوسط إجمالي معدل النمو التراكمي 8:2% للفترة ما بين 2020-2024، نسبة المعدل التراكمي لنمر تأمين (non-life) وتأمين الحياة هو 8.5% 5.8% على التوالي إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP) لسنة 2024 قدر ب1.8 بليون USD وتعتمد شركات التأمين بدول مجلس التعاون الخليجي بكثرة على إعادة التأمين (42.4% من إجمالي أقساط التأمين يتم التنازل عنها لإعادة التأمين وهناك نمو في طلب إعادة التأمين (non-ite) وذلك لسرعة انتشارها مما يتطلب سعة اكتتاب إضافية. استلمت شركات إعادة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي (6.9% من إجمالي أقساط التأمين الخطية (GWP)) ويعتمد الطلب على إعادة التأمين بشكل كبير على الاتفاق على البنية التحتية، مع تدني طلب إعادة التأمين في مطالبات الممتلكات والمسؤولية معدل الاحتفاظ في السعودية

إطار العمل التنظيمي لقطاع التأمين:

وافقت الكويت مؤخرا على إطار عمل تأمين جديد والذي سيحدث تغييرات مهمة في المجال التنظيمي للتأمين هذه التغييرات موجه لتقليل الثغرات التنظيمية من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية وهي ممارسة المبادئ الأساسية للتأمين (ICPS) التابعة للرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) زيادة متطلبات عمليات رأس المال لشركات التأمين وانشاء هيئة تأمين جديدة وحدة التأمين التنظيمية (IRU).

قانون التأمين الجديد:

يدمج إطار العمل التنظيمي الجديد للتأمين (قانون رقم 125 لسنة (2019) آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وأيضا التغييرات الإقليمية والعالمية، زيادة إمكانيات الوصول إلى المنتجات التي تقدمها شركات التأمين التكافلية. افتتاح سوق التأمين وإعادة التأمين للشركات الأجنبية والحاجة لتطبيق معايير عالمية

لتنظيم ومراقبة شركات التأمين « وثم مسألة هامة بخصوص القانون الجديد وهو حماية حقوق أصحاب وثائق التأمين والتحقق من قدرة الشركات لإدارة مخاطر سلوك السوق والوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

يدمج إطار العمل الجديد الاختلافات بين التأمين التقليدي والتكافلي تنظر مادة 1 من القانون بأن سياسة التأمين التقليدي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نقل المخاطر من العميل إلى شركة التأمين، مقابل قسط تأمين. للتعويض عن الأضرار أو الخسائر والمدفوعات للمستفيدين المشمولة بعقد التأمين. تحدد الاختلافات بين إيرادات التأمين وغير التأمين وتكاليف توزيع أرباح المساهمين.

تستند وثائق التأمين التكافلي على مبادئ التضامن والتعاون الشريعة الاسلامية بين الأعضاء، وينظر في التعاون كأداة لتعويض الأضرار والخسائر وفقا للشروط الموجودة في وثيقة التأمين، ويتم انشاء صندوق بمساهمات المشاركين ويتم تطبيقها لتغطيتهم من حالات الخطر.

يتم تقديم التأمين التقليدي ومنتجات التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين وأفرع شركات التأمين الأجنبية. يتشابه التأمين التكافلي مع التأمين المتبادل التقليدي ويتطلب نهج خاص في التنظيم والرقابة.

أنواع أنشطة التأمين وإعادة التأمين المشمولة في القانون الجديد: ج- تأمين المسؤوليات

أ- تأمين الحياة وعمليات إنشاء الأموال
ب - التأمين العام والممتلكات (حريق بحري، جوي)
ج - تأمين المسؤوليات
جميع الأنواع والأفرع الأخرى للتأمين التي يشرف عليها وحدة التأمين التنظيمية (IRU)

قانون تشجيع الاستثمار المباشر

المادة رقم 1

يكون للكلمات والمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

- الوزير المختص: وزير التجارة والصناعة.
- الهيئة : هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- المجلس: مجلس إدارة الهيئة.
- رئيس المجلس: الوزير المختص.
- المدير العام: مدير عام الهيئة.
- اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- المستثمر: الشخص الطبيعي أو الاعتباري أياً كانت جنسيته.
- التراخيص: الترخيص الاستثماري الذي يتم إصداره طبقاً لأحكام هذا القانون.
- الكيان الاستثماري: هو مشروع أو نشاط اقتصادي يرخص فيه وفق أحكام هذا القانون بموجب ترخيص استثماري يمنحه الوجود القانوني في دولة الكويت.
- رأس المال: ما يوظف أو يستخدم مباشرة لأغراض الاستثمار المباشر في كيان استثماري يخضع لأحكام هذا القانون، ومن ذلك:

1- النقود والأوراق المالية والتجارية محلية أو أجنبية.

2- الآلات والأدوات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأجهزة التكنولوجية.

3- المواد الأولية والمستلزمات السلعية اللازمة لبدء الإنتاج أو التشغيل الفعليين في الكيان الاستثماري.

4- الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والأسماء التجارية المسجلة والتصميمات الهندسية والتكنولوجية.

5- أرباح وعوائد رأس المال المستثمر إذا زيد بها رأس المال أو تم توظيفها أو استخدامها لأغراض الاستثمار المباشر في كيان استثماري يرخص فيه طبقاً لأحكام هذا القانون.

- الاستثمار المباشر: الاستثمار الذي يتم من خلال توظيف المستثمر، بمفرده أو بمشاركة مستثمر آخر، لرأس ماله بشكل مباشر في كيان استثماري داخل دولة الكويت ويرخص فيه طبقاً لأحكام هذا القانون.
- الطلب: الطلب المقدم من قبل المستثمر للحصول، بحسب الأحوال، على الترخيص أو المزايا أو اندماج كيانات

استثمارية، وفق الأسس والقواعد الخاصة بكل حالة.

المادة رقم 2

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر»، وتلحق بالوزير المختص. ويكون مقر الهيئة في دولة الكويت، ولها أن تنشئ مكاتب لها داخل البلاد وخارجها.

المادة رقم 3

تهدف الهيئة إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار المباشر في البلاد بشقيه الأجنبي والمحلي، ويدخل في ذلك ما يلي:

1- تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، وتوفير سبل الدعم والتسهيلات المختلفة لتشجيع الاستثمار المباشر في البلاد.

2- تعميق الوعي لأهمية الاستثمار المباشر ولاسيما الأجنبي منه، والترويج للبيئة الاستثمارية الكويتية وفرص الاستثمار المباشر المتاحة فيها، وذلك بكافة الوسائل الدعائية والتعريفية والترويجية.

3- حث المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا ووسائل الإنتاج والتشغيل وأساليب الإدارة والخبرات الفنية والتسويقية الحديثة والمتطورة. والعمل على تشجيع الشراكات المحققة لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي. وتمارس الهيئة عملها في ضوء السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل الوطني في دولة الكويت، وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية ورفع إنتاجيتها ومهاراتها المهنية في استخدام أحدث التكنولوجيا وفقاً لأفضل المعايير العالمية المعتمدة بهذا الشأن.

المادة رقم 4

تختص الهيئة بكل ما يكفل تحقيق أهدافها ولها على الأخص ما يلي:

1- إجراء مسح لفرص الاستثمار المباشر الممكنة في البلاد والترويج لها، وبيان المزايا والإعفاءات والضمانات التي يتمتع بها المستثمرون، فضلاً عن إعداد الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة، وتوفير المعلومات والإيضاحات والإحصاءات المتاحة للمستثمرين.

2- تلقي طلبات المستثمرين ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

3- إنشاء المناطق الاقتصادية واقتراح مواقعها في إطار المخطط الهيكلي العام بالتنسيق مع الجهات المعنية.

4- تأسيس أو المساهمة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال للمشروعات التي تحقق أهداف الهيئة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء، ووفقاً للأسس والقواعد التي يضعها المجلس في هذا الشأن.

5- التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة والمختصة من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في دولة الكويت وزيادة مزاياها التنافسية ومتابعة الوضع التنافسي ومؤشرات الأداء في مجال الاستثمار في ضوء المعايير والتقارير الدولية، وذلك بما يكفل تشجيع الاستثمار المباشر داخل دولة الكويت

6- تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الخدمات والبرامج التدريبية التي تتفق مع أهدافها، والمشاركة في الفعاليات الداخلية والخارجية، وإعداد وطباعة ونشر كافة الموضوعات ذات الصلة بأعمالها ونشاطاتها.

7- التنسيق مع الجهات المعنية من أجل توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية الممكنة لتشجيع الاستثمارات التي تحتاجها البلاد.

8- مراقبة ومتابعة أداء الاستثمارات المباشرة في البلاد والتعرف على أي معوقات قد تعترضها والعمل على تذليلها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

9- تنفيذ ما يكلفها به مجلس الوزراء أو الوزير المختص من مهام وصلاحيات ذات الصلة بأهدافها أو من شأنها تشجيع الاستثمار المباشر في البلاد.

المادة رقم 5

يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من:

1) ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص بشئون الهيئة، يتولى مجلس الوزراء تعيينهم - بناء على اقتراح من الوزير المختص - ويحدد القرار من بينهم نائباً للرئيس يتولى صلاحيات الرئيس في حال غيابه.

2) ثلاثة أعضاء ممثلين لوزارات وجهات حكومية ذات صلة بنشاط الهيئة، ويصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص، على أن لا تقل درجتهم عن وكيل وزارة مساعد أو ما يعادلها.

3) يحضر المدير العام اجتماعات المجلس دون أن يشارك في التصويت. وتكون مدة المجلس أربع سنوات قابلة

للتجديد، وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء. ويقوم رئيس المجلس أو من يفوضه بالتوقيع نيابة عن الهيئة، وتمثيلها في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء.

المادة رقم 6

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. ويكون للمجلس أمين سر يختاره رئيس المجلس من بين موظفي الهيئة، يتولى الإعداد لاجتماعات المجلس وتدوين محاضرها ومتابعة القرارات الصادرة عنها، ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى حضورهم للاشتراك في مناقشة موضوع معين، دون أن يكون لهم حق التصويت. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات أعضائه، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. ويصدر المجلس القرارات اللازمة بشأن نظام العمل فيه وقواعد وإجراءات ومواعيد اجتماعاته، وأحكام تنفيذ قراراته، وتنظيم أعمال اللجان المنبثقة عنه.

المادة رقم 7

يحظر على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الهيئة العامة أن يكون لأي منهم مصلحة شخصية - مباشرة أو غير مباشرة - في أي مشروع أو في الخدمات التي تقدمها الهيئة، ويتوجب عليهم الإفصاح عن مصالحهم وعليهم الامتناع عن المشاركة في مناقشة أو اتخاذ أي قرار بشأن مشروع يكون لأي منهم فيه مصلحة أو لزوجه أو لأقاربه من الدرجة الأولى، وفي حالة المخالفة يبطل القرار ويبطل كل ما يترتب عليه من آثار ويعتبر كأن لم يكن.

المادة رقم 8

للمجلس جميع السلطات اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة، وهو الذي يتولى رسم السياسة العامة لها والإشراف على تطبيقها، وله على الأخص ما يلي:

1- وضع الأسس والقاعد والمعايير التي يتم على أساسها تقييم طلبات المستثمرين على اختلاف أنواعها وفقاً لما يقرره هذا القانون ولائحته التنفيذية.

2- وضع الأسس والقواعد للانتفاع من الأراضي والعقارات والقسائم المخصصة للهيئة، أو تلك التي تخضع لإشرافها أو لإدارتها.

3- إقرار النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للهيئة، وإصدار كافة اللوائح الإدارية والمالية والفنية اللازمة لتسيير أعمالها.

4- إقرار مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي، قبل إحالتهما إلى الجهات المختصة.

5- البت في طلبات الاندماج المنصوص عليها في هذا القانون.

6- توقيع الجزاءات الإدارية والتأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.

7- الموافقة على فتح مكاتب للهيئة داخل البلاد وخارجها.
8- وضع معايير الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية وفقاً لأحكام هذا القانون.
9- إصدار القرار فيما ترفعه إليه اللجان المختصة من توصيات تتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.
10- إصدار القرارات اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون وفقاً للائحته التنفيذية. ويجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته إلى رئيسه أو نائبه.

المادة رقم 9

يكون للهيئة مدير عام لا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة، يعين بمرسوم - بناء على اقتراح الوزير المختص - لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. يتولى المدير العام تنفيذ قرارات المجلس، ويتولى الإشراف على أجهزة الهيئة الفنية والإدارية والمالية، كما يعد إحصائية سنوية عن نشاط الهيئة من حيث عدد المشروعات المقدمة إليها، والمشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم رفضها مع مبررات الرفض، ورفعها إلى مجلس الوزراء. ويعاون المدير العام مساعد أو أكثر، لا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد يصدر بتعيينه مرسوم، بناء على اقتراح الوزير المختص - لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وللمدير العام أن يفوض بعض اختصاصاته إلى أي من مساعديه.

المادة رقم 10

يكون للهيئة ميزانية ملحقة، وتبدأ سنتها المالية مع السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في نهاية السنة المالية التالية. وتتكون موارد الهيئة مما يلي:
1- الاعتمادات المالية التي تخصص لها في ميزانية الدولة السنوية.
2- المقابل أو العوائد أو البدلات الناتجة عما تقوم به الهيئة من نشاطات أو تقدمه من خدمات أو تنظمه من فعاليات أو دورات أو برامج تدريبية للمعنيين بشؤون الاستثمار المباشر، وذلك وفق ما يقرره المجلس في هذا الشأن.
3- المقابل أو العوائد التي تنتج عن استغلال الأموال المخصصة للهيئة أو التي تخضع لإشرافها أو إدارتها.

المادة رقم 11

مع مراعاة ما نصت عليه المادتان (152، 153) من الدستور، يضع مجلس الوزراء قائمة بالاستثمارات المباشرة التي لا تخضع لأحكام هذا القانون، وله أن يقوم بتحديثها في ضوء السياسة العامة للدولة وخططها وما يقترحه مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن. ويضع مجلس الوزراء أسس وقواعد استثمارات الأشخاص الاعتبارية الأجنبية في دولة الكويت.

المادة رقم 12

يقدم طلب الترخيص للاستثمار طبقاً لأحكام هذا القانون من خلال كيان استثماري محدد وفقاً للحالات التالية:
1- شركة كويتية من ضمن أنواع الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2012م والتي تنشأ بغرض الاستثمار المباشر. ويمكن أن تبلغ حصة الأجنبي في هذه الشركة حتى 100% من رأس مالها، طبقاً للأسس والقواعد التي ينص عليها قانون الشركات.
2- فرع لشركة أجنبية يرخص له بالعمل داخل دولة الكويت بغرض الاستثمار المباشر، ويصدر الوزير المختص - بناء على اقتراح المجلس - قراراً يوضح أسس وقواعد تنظيم العلاقة بين فرع الشركة الأجنبية والجهات الرسمية فيما يخص المعاملات الضرورية لمباشرة العمل.
3- مكاتب تمثيل يقتصر هفها على دراسة الأسواق وإمكانية الإنتاج، دون ممارسة نشاط تجاري أو نشاط الوكلاء التجاريين، ويضع المجلس الأسس والقواعد في هذا الشأن.

المادة رقم 13

تبين اللائحة التنفيذية أسس وقواعد وإجراءات تقديم وتسجيل الطلبات للحصول على الترخيص المناسب في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون، كما تبين المعلومات والبيانات التي يجب أن يتضمنها أو ترفق به، والشروط الواجب توفرها بمقدم الطلب، وطرق الإشعار والإبلاغ المناسبه والرسوم المتعلقة بإصدار التراخيص.

المادة رقم 14

يصدر الترخيص بقرار من المدير العام، بعد استيفاء الطلب للمعايير والأسس والقواعد التقييمية التي يضعها المجلس في شأن كل حالة من الحالات المنصوص عليها في هذا القانون، ويبلغ فيها المستثمر مسبقاً عند تقديم طلبه إلى الهيئة. ولا تسري بشأن هذا الترخيص - بالنسبة للأجنبي - أحكام البند (1) من المادة (23) وأحكام المادة (24) من قانون التجارة المشار إليه. ويرخص في تأسيس البنوك الأجنبية وفروعها وفق أحكام هذا القانون، دون الإخلال بأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 المشار إليه والقرارات والتعليمات الصادرة نفاذاً لأحكامه. وفي جميع الأحوال، يجب على الهيئة التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشأن تأسيس وإصدار التراخيص ومراقبة الشركات والأفرع

ومكاتب التمثيل التي تخضع لأحكام هذا القانون.

المادة رقم 15

يصدر قرار البت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، مستوفياً كافة البيانات والمستندات والاشتراطات التي تحددها الهيئة.

المادة رقم 16

في حالة رفض طلب الترخيص يجب أن يكون قرار الرفض مكتوباً ومسبباً، ويجوز لمقدم الطلب التظلم من قرار الرفض، ويعتبر فوات ثلاثين يوماً من تاريخ استلام التظلم رسمياً دون الرد عليه، بمثابة قرار برفض التظلم.

المادة رقم 17

تنشأ في الهيئة وحدة إدارية تسمى (النافذة الموحدة) تضم موظفين مفوضين من الجهات الحكومية ذات الصلة بإجراءات ترخيص وممارسة عمل الكيان الاستثماري بما يحقق إنجاز البت في المعاملات بما لا يتجاوز المدة المنصوص عليها في هذا القانون. ويضع المجلس الأسس والقواعد اللازمة لتحديد الجهات الحكومية المذكورة وكيفية الاستعانة بموظفيها والتنسيق بينها وبين الهيئة. ويجوز لمقدم الطلب إنابة شركات متخصصة أو مكاتب استشارية مؤهلة ومعتمدة من قبل الهيئة وفق أسس وقواعد تحددها الهيئة.

المادة رقم 18

يكون لكل كيان استثماري يرخص فيه طبقاً لأحكام هذا القانون حسابات منتظمة تحت إشراف مراقب حسابات أو أكثر من مراقبي الحسابات القانونية. وإذا رخص للمستثمر بأكثر من كيان استثماري يتم التعامل مع كل منها على حده.

المادة رقم 19

لا يجوز مصادرة أي كيان استثماري مرخص فيه طبقاً لأحكام هذا القانون، أو نزع ملكيته إلا للمنفعة العامة طبقاً للقوانين المعمول بها ومقابل تعويض يعادل القيمة الاقتصادية الحقيقية للمشروع المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية، وتقدر وفقاً للوضع الاقتصادي السابق على أي تهديد بنزع الملكية، ويدفع التعويض المستحق فور اتخاذ القرار المشار إليه.

المادة رقم 20

للمستثمر الحق في نقل ملكية الكيان الاستثماري المرخص فيه أو التنازل عنه، أو التصرف فيه كلياً أو جزئياً، لصالح مستثمر أجنبي أو كويتي، ويضع المجلس الأسس والقواعد المنظمة في هذا الشأن. وفي حالة نقل ملكية الكيان الاستثماري أو التنازل عنه، كلياً أو جزئياً يحل المالك الجديد أو المتنازل له، محل المالك الأصلي في الحقوق والالتزامات.

المادة رقم 21

يجوز، بموافقة المجلس، اندماج كيانين استثماريين أو أكثر، وذلك بناء على طلب مشترك يقدم إلى الهيئة في هذا الشأن، ويكون الكيان الجديد الناتج عن عملية الاندماج خلفاً قانونياً للكيانات المندمجة، ويحل محلها في الحقوق والالتزامات. ويتمتع الكيان الجديد تلقائياً بأقصر المدد المتبقية للإعفاءات والمزايا الممنوحة لأي من الكيانات الاستثمارية المندمجة.

المادة رقم 22

للمستثمر أن يحول إلى الخارج أرباحه أو رأسماله أو حصيلة تصرفه في حصصه أو نصيبه في الكيان الاستثماري أو التعويض المنصوص عليه هذا القانون، كما أن للعاملين في الكيان الاستثماري تحويل مدخراتهم ومستحقاتهم إلى الخارج.

المادة رقم 23

يتمتع المستثمر بمقتضى أحكام هذا القانون بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة باستثماره وحفظ المبادرات وذلك طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد. ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى أو استفاد من أي معلومة تكون قد وصلت إلى علمه بسبب أعمال وظيفته أو بسبب مشاركته بأي عمل من أعمال الهيئة أو أي من أجهزتها، تتعلق بالمبادرات الاستثمارية أو بالجوانب الفنية والاقتصادية أو المالية لاستثمار يخضع لأحكام هذا القانون، وذلك فيما عدا الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك، أو تنفيذاً لحكم أو أمر من جهة قضائية.

المادة رقم 24

ما لم يوجد نص خاص في هذا القانون تطبق على الاستثمار المباشر الخاضع لأحكامه القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد كما تراعى كافة الاتفاقيات الدولية النافذة في البلاد ذات العلاقة بالاستثمار وبتجنب الازدواج الضريبي.

المادة رقم 25

تسري أحكام هذا القانون على الاستثمار المباشر القائم أو المرخص فيه قبل العمل به بما لا يلحق به أي ضرر، وعلى ألا تقل المزايا والإعفاءات والضمانات التي تمنح بموجب أحكامه عما هو مقرر للاستثمار قبل العمل به. وتقدم طلبات المستثمر للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون إلى الهيئة للنظر فيها. وتسري أحكام هذا القانون على أي توسع أو تعديل في كيان استثماري قائم إذا تم التوسع أو التعديل فيه بعد تاريخ العمل به ويضع المجلس الأحكام الخاصة بالتوسع والتعديل وكيفية الترخيص في ذلك.

المادة رقم 26

تكون المحاكم الكويتية وحدها هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ بين مشروعات الاستثمار والغير أياً كان. ويجوز الاتفاق على الالتجاء في هذا النزاع إلى التحكيم.

المادة رقم 27

للمستثمر أن يستفيد من كل أو بعض المزايا التالية:

1- الإعفاء من ضريبة الدخل أو من أي ضرائب أخرى لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلي في الكيان الاستثماري المرخص فيه.

2- إعفاء كل توسع في الكيان الاستثماري - يرخص فيه وفق أحكام هذا القانون - من نفس الضرائب المنصوص عليها في الفقرة السابقة، لمدة لا تقل عن مدة الإعفاء الممنوحة للكيان الاستثماري الأصلي. وذلك من تاريخ بدء الإنتاج أو التشغيل الفعليين في هذا التوسع.

3- مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعفى كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى قد تستحق على الواردات اللازمة لأغراض الاستثمار المباشر ما يلي:

أ - الآلات والأدوات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأجهزة التكنولوجية.

ب - قطع الغيار ومستلزمات الصيانة اللازمة لما ورد في البند السابق.

ج- المستلزمات السلعية، المواد الأولية، البضائع المصنعة جزئياً، ومواد التغليف والتعبئة. ولا يجوز للمستثمر، قبل مرور خمس سنوات على إخطاره بالإعفاء من الرسوم على ما ورد في هذا البند، إجراء أي نوع من أنواع التصرفات عليها، بما فيها البيع أو المبادلة أو التنازل. كما لا يجوز له، خلال نفس المدة، استخدامها لغير الغرض الذي تم الاستيراد من أجله، إلا وفقاً للأسس والقواعد التي يقررها المجلس في هذا الشأن، ودفع أي ضرائب أو رسوم تستحق فيما لو تم الاستيراد وقت إتمام التصرف.

4- الانتفاع بالأراضي والعقارات المخصصة للهيئة أو التي تخضع لإشرافها أو إداراتها، وذلك وفقاً للأسس والقواعد

التي يضعها المجلس في هذا الشأن.

5- استخدام العمالة الأجنبية اللازمة للاستثمار، وذلك وفقاً للأسس والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بشأن الحد الأدنى لنسبة العمالة الوطنية الواجب توافرها.

6- ويجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح بعض الحالات والفئات بعض المزايا والإعفاءات مما لم يرد ذكره في هذه المادة.

المادة رقم 28

تسري أحكام المادة السابقة على كافة أنواع المشاركات بين القطاعين العام والخاص، بغرض الاستثمار المباشر، بما فيها الشركات والمشروعات المنصوص عليها في القانون رقم (7) لسنة 2008 والقانون رقم (37 لسنة 2010 م المشار إليهما. على أن يضع المجلس القواعد والأسس في هذا الشأن.

المادة رقم 29

يقدم المستثمر إلى الهيئة طلب الاستفادة من كل أو بعض المزايا المنصوص عليها في هذا القانون، بشكل متزامن أو لاحق على طلب الترخيص، للنظر فيه من قبل الهيئة بهدف التأكد من استيفاء الأسس والقواعد والإجراءات التي يضعها المجلس في هذا الشأن، وبما يتناسب مع السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة. على أن يتم ربط مقدار ونوع ومدة المزايا والاعفاءات الممنوحة للاستثمارات، كل حسب نوعه وطبيعته، وفقاً لكل أو بعض المعايير الآتية:

1- نقل وتوطين التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة والخبرة العملية والفنية والتسويقية المتطورة لدولة الكويت.

2- مقدار وجودة المنتجات والخدمات المقدمة.

3- حاجة السوق المحلي والخليجي إلى الاستثمار المباشر ومدى مساهمته في تحقيق التنوع الاقتصادي.

4- زيادة الصادرات الوطنية.

5- خلق فرص عمل للعمالة الوطنية وتدريبها.

6- المساهمة في تطوير وتنمية المناطق التي تفتقر إلى مشاريع أو أنشطة مماثلة.

7- المردود البيئي الإيجابي.

8- مدى تقديم خدمات للمجتمع خارج إطار المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته.

9- استخدام المنتجات الوطنية.

10- الاستعانة بالخدمات الفنية والمهنية والاستشارية ذات الطابع الوطني. وللمجلس أن يعدل أو يضيف معايير أخرى للمعايير المشار إليها، وذلك بما يتناسب مع السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة.

المادة رقم 30

يعد في الهيئة سجل خاص يسمى ((السجل الاستثماري)) تسجل فيه كافة الكيانات الاستثمارية المرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون، وكافة الطلبات والتراخيص والمزايا والإعفاءات والجزاءات المرتبطة بها، وتلحق بالسجل جميع المستندات والبيانات ذات الصلة. ويصدر المدير العام القرارات اللازمة التي تبين كيفية إعداد هذا السجل ومضمونه وآلية التسجيل فيه والمستندات والبيانات المطلوبة.

المادة رقم 31

يقدم الوزير المختص لمجلس الأمة نسخة من التقرير السنوي الصادر عن الهيئة وصورة من الإحصائية الخاصة بنشاط الهيئة ومشروعاتها، وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ عرضهما على مجلس الوزراء.

المادة رقم 32

في حالة مخالفة المستثمر لأحكام هذا القانون أو لاشتراطات الترخيص، يجوز للمجلس أن يوقع عليه أحد الجزاءات التالية:

1- الإنذار الكتابي، ويتم توقيع جزاء أشد في حالة صدور ثلاث إنذارات لنفس المستثمر أو لذات الكيان الاستثماري خلال السنة الواحدة من تاريخ أول إنذار.

2- الحرمان الجزئي أو الكلي من المزايا والإعفاءات الممنوحة له، ويجوز إعادة النظر في قرار الحرمان إذا تم تصحيح المخالفة.

3- التوقيف الإداري المؤقت. ويعتبر الترخيص لاغياً بقوة القانون في حال توقف الكيان الاستثماري عن نشاطه وممارسة أعماله لمدة تزيد على سنة دون عذر مقبول، أو في حالة التأخير لمدة تزيد على سنة اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل الفعلي في البرنامج الزمني المقدم من قبل المستثمر إلى الهيئة عند طلب الترخيص، وذلك دون عذر مقبول، وتضع اللائحة التنفيذية الأسس والقواعد اللازمة في هذا الشأن، وفي غير ذلك من الحالات لا يجوز إلغاء الترخيص أو تصفيه الاستثمار إلا بموجب أمر يصدر من رئيس المحكمة الكلية بناء على عريضة تقدم إليه من الهيئة توضح فيها مبررات طلبها. ويجوز للمستثمر التظلم من الجزاءات المنصوص عليها في

البندين (2، 3) من هذه المادة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الجزاء. ويبت في التظلم خلال ثلاثين يوماً وفي حال رفض التظلم يجب أن يكون القرار مكتوباً ومسبباً. وتسجل الجزاءات التي توقع وفق هذه المادة وتاريخ إبلاغها للمستثمر في السجل الاستثماري المنصوص عليه في هذا القانون، في القسم الخاص بالكيان الاستثماري المرتبطة به. ولا يخل توقيع هذه الجزاءات بالمسؤولية المدنية والجزائية.

المادة رقم 33

يكون للموظفين المختصين الذين يحددهم الوزير- بقرار يصدره - بصفة الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له، ويتعين على هؤلاء الموظفين أداء أعمالهم بأمانة ونزاهة وحياد. والالتزام بعدم إفشاء أسرار الكيانات الاستثمارية التي يطلعون عليها بحكم عملهم، ويؤدي كل منهم أمام الوزير القسم التالي: ((أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالأمانة والحيدة والنزاهة والصدق، وأن أحافظ على سرية المعلومات التي أطلع عليها بحكم عملي حتى بعد انتهاء خدمتي)). ويرفع موظفو الهيئة المشار إليهم تقريراً مفصلاً عن نتائج أعمالهم فور انتهائها إلى المدير العام الذي يتولى إحالتها إلى المجلس مشفوعاً برأيه لاتخاذ القرار بشأنها.

المادة رقم 34

يلتزم المستثمر الذي حصل على ترخيص أو تقرر منح استثماره مزايا وإعفاءات، طبقاً لأحكام هذا القانون، بما يلي:

1- إبلاغ الهيئة كتابة بتاريخ البدء في الإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لبدء العمل في الكيان الاستثماري المرخص فيه وتاريخ الانتهاء من ذلك، خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ كل منهما.

2- إبلاغ الهيئة كتابة ببدء التشغيل الفعلي في الكيان الاستثماري المرخص فيه خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوم من التاريخ المذكور.

3- الالتزام بالقواعد والتعليمات المالية والضريبية التي تصدر عن وزارة المالية، ولا سيما تلك الخاصة بتقديم الإقرار الضريبي واستخراج البطاقة الضريبية.

4- تقديم أي معلومات أو بيانات أو إحصائيات أو وثائق تطلبها الهيئة وتراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون.

5- السماح لأي من موظفي الهيئة المفوضين من قبل المدير العام، بالدخول إلى كافة المباني والساحات والمنشآت المرتبطة بالكيان الاستثماري المرخص فيه، وذلك لأغراض المراقبة والمتابعة وفقاً لأحكام هذا القانون، ولمطابقة محتوى البيانات والمعلومات والإحصائيات والوثائق المقدمة من المستثمر على الواقع، ويرفع موظفو الهيئة المشار إليهم تقريراً مفصلاً عن نتائج أعمالهم فور انتهائها إلى المدير العام ليقرر ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

6- وفي جميع الأحوال يلتزم المستثمر - خلال ممارسته لأعماله - بعدم مخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد، ولا سيما بواجب المحافظة على سلامة البيئة وبالتعليمات المتعلقة بالأمن والصحة العامة والسكينة العامة وعدم تعريض الآخرين للأخطار.

المادة رقم 35

تنتقل إلى الهيئة كافة أموال وأصول والتزامات وحقوق وكل ما يتعلق بـ (مكتب استثمار رأس المال الأجنبي) المنشأ بموجب القانون رقم (8) لسنة 2001 المشار إليه. ودون اخلال بأحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 والمرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية الصادر في 1979/4/4 المشار إليهما، يكون للهيئة جهاز من الموظفين يعين العاملون فيه طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة متضمناً قواعد التعيين والمكافآت العينية والنقدية التي تمنح للموظفين. ويصدر الوزير المختص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون - القرارات اللازمة لنقل من يراه من موظفي المكتب المذكور إلى الهيئة.

المادة رقم 36

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة رقم 37

يلغى القانون رقم 8 لسنة 2001 المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون.

المادة رقم 38

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جهاز متابعة الأداء الحكومي .. "رقابة تنموية"

يمارس جهاز متابعة الأداء الحكومي دوره في متابعة أداء الجهات الحكومية وفقاً للاختصاصات والصلاحيات الواردة في مرسوم إنشائه رقم 346 لسنة 2007 والأهمية التي توليها للجهاز تنبثق من المسئوليات الملقاة على عاتقه والتي تتطلب قيام الجهاز بالتنسيق مع الوزراء ومعاونتهم في متابعة عمل الحكومة. مما يستوجب العمل الدؤوب وتضافر الجهود للقيام بهذه الأعمال.

ويهدف الجهاز من خلال التقارير الصادرة عنه أن تكون معبرة وتنقل صورة واقعية عن الوضع في الجهات الحكومية لاتخاذ ما يلزم نحو تصويب أية أخطاء وتقويم أي قصور في الأداء.

كما يحرص الجهاز على التعاون مع كافة الأجهزة الرقابية في الدولة بحيث تتكامل وتتلاقى الأعمال لتحقيق الأهداف المبتغاة ، بعيداً عن التدخل والازدواجية في العمل.

برامج تنموية

ومن ضمن مهامه متابعة ما جاء في برنامج عمل الحكومة للسنوات 2023-2027 ، في قطاعات الإسكان والنقل والمواصلات والخدمات اللوجستية والترفيه، والتكنولوجيا والمعلومات والطاقة المتجددة، اضافة إلى برامج النمو الاقتصادي المستدام، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام، ورفع إنتاجية موظفي الدولة، والاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة ورفاه مستدام ورأس مال بشري قوي، ورعاية صحية متقدمة. وتضمنت ما يلي:

1- قطاع الإسكان:

❖ أراض سكنية:

توزيع عدد 15094 أرض سكنية في مناطق جنوب مدينة سعد العبدالله وجنوب القيروان.

❖ أذونات البناء:

توزيع عدد 42932 إذن بناء في 3 مناطق، هي جنوب مدينة سعد العبدالله وجنوب القيروان وجنوب مدينة صباح الأحمد السكنية.

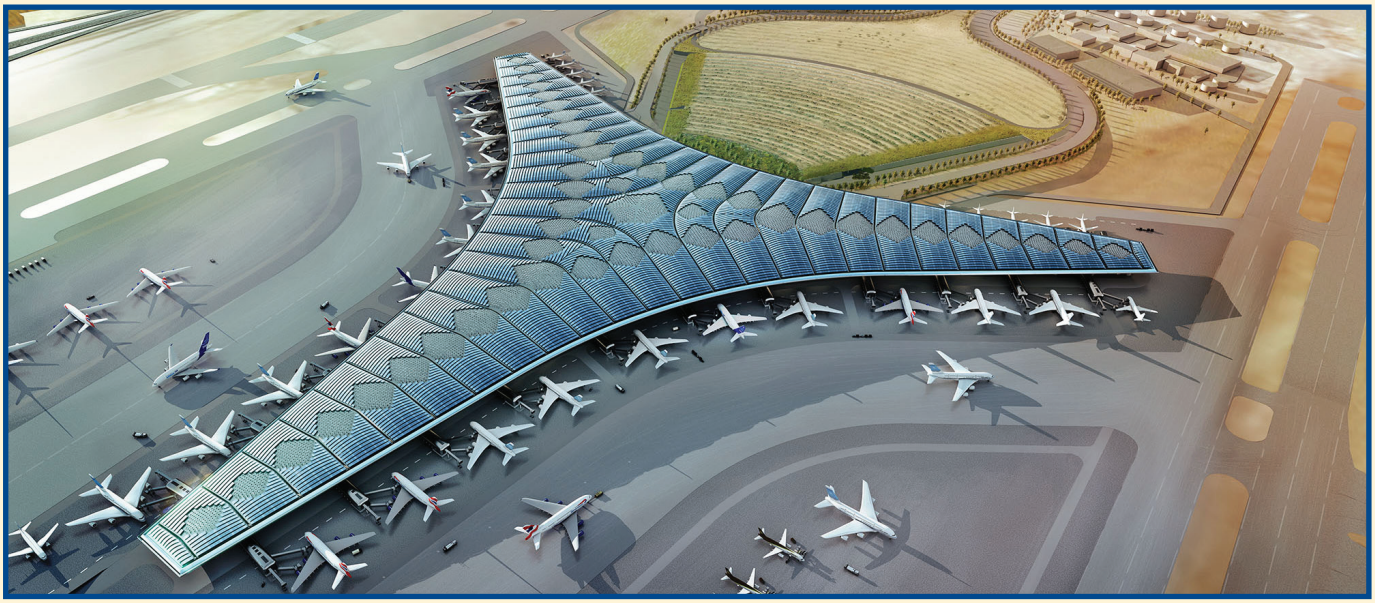

2- قطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية:

❖ مشروع مطار الكويت الجديد T2.

مبنى مطار الكويت الجديد T2 مقام على 708 آلاف متر مربع ويضم 51 بوابة ركوب ومواقف طائرات ومصمم لاستيعاب 25 مليون مسافر سنويا مع إمكانية استيعاب وتحميل 21 طائرة من طراز A380.

❖ شروع ميناء مبارك الكبير

مجهز لاستحداث 4 أرصفة في المرحلة الأولى و20 رصيفا في المرحلتين الثانية والثالثة.

❖ مشروع خط السكة الحديدية

يهدف الى تدشين مشروع الربط السككي الخليجي المشترك وتطوير بنى تحتية سياحية ولوجستية بالمنطقة المحيطة.

3- قطاع الترفيه

❖ مشروع المدينة الترفيهية

المشروع يوفر فرص عمل من 3000 إلى 4000 بحلول عام 2035، والتي تضم مدينة الملاهي بحجم 200 ألف متر مربع.

❖ تطوير جزيرة فيلكا

الجزيرة تسهم بنحو 60 إلى 80 مليون دينار في الناتج المحلي وتوفر من 2000 إلى 3000 فرصة عمل بحلول عام 2035.

4- قطاع الاتصالات والتكنولوجيا

❖ تأسيس شركة بريد الكويت، وتأسيس شركة لإدارة شبكات الاتصالات الثابتة والألياف الضوئية بالشراكة مع القطاع الخاص.

5- قطاع الطاقة المتجددة:

❖ إطلاق آلية فعالة للوصول إلى إنتاج 15% من استهلاك الشبكة الكهربائية للدولة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 هذا بالإضافة إلى تدشين مجمع تحويل النفايات الصلبة إلى وقود جاف (بالتعاون مع شركة أسمنت الكويت).

❖ ممكنات النمو الاقتصادي المستدام

1036 قسيمة صناعية على القطاعات الصناعية و350 قسيمة صناعية وحرفية لدعم صغار المستثمرين.

6- خلق فرص العمل وبناء القدرات

❖ برنامج رفع إنتاجية موظفي الدولة

من خلال وضع إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام وتطبيق برنامج إدارة الموظفين في القطاع العام وربطه بالحوافز المالية والترقيات الإدارية، وإنشاء مركز لاختبارات القبول القياسية للوظائف الحكومية والتدريب الفني لموظفي القطاع العام.

7- برنامج الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة - رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

سيتم من خلاله تصميم وإنشاء عدد 3 استادات رياضية بمعايير عالمية في مختلف المحافظات، وتدشين مركز تعليمي ثقافي ترفيهي في شارع عبدالله الأحمد.

❖ برنامج رعاية صحية متقدمة

❖ تدشين مركز طبي متخصص لعلاج الإدمان وإعادة تأهيل مدمني المخدرات.

بعد توقيع اتفاقية تبادل المعلومات مع وزارة التجارة والصناعة

«المحاسبين والمراجعين»: بناء نظام معلومات متكامل لتسريع الإجراءات

وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال تقنية المعلومات، اتفاقاً يقضي ببناء نظام معلومات متكامل خاص بالجمعية، والذي يأتي بعد توقيع اتفاقية التعاون المعلوماتي وتبادل المعلومات مع وزارة التجارة والصناعة، حيث سيكون هذا النظام شاملاً لكافة المعلومات والبيانات الخاصة بتأسيس وترخيص الشركات المهنية المتخصصة التي تضطلع جمعية المحاسبين بتنفيذها، بناءً على لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس الإدارة الأسبق للجمعية ورئيس مجلس أمناء مركز الشركات المهنية التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أحمد مشاري الفارس أن بناء نظم المعلومات المتكامل للجمعية وربطة مع أنظمة وزارة التجارة والصناعة، يمثل ركيزة أساسية لتطوير عمل مهنتي المحاسبة ومراقبة الحسابات من ناحية ومن خلال تبادل المعلومات التي تتطلب موافقات وزارة التجارة والصناعة بشكل آمن لتحقيق السرعة المطلوبة من ناحية أخرى، وفلترة كافة المعلومات من قبل النظام والتأكد من صحتها ودقتها بشكل كبير.

وأوضح أن الاتفاقية يبدأ سريانها من 5 يوليو 2023 ولمدة 120 يوماً، تنتهي بموجبها الشركة المنفذة للنظام من تنفيذه، كما أن تلك المدة يمكن أن تزيد عن 120 يوماً، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين.

وبين أن الاتفاقية تستهدف بناء نظام معلوماتي متكامل خاص بالجمعية، يتم بموجبه جمع وتحليل البيانات الواردة إلى الجمعية وفق آلية محددة يتم التوافق عليها، بعدها يتم إرسال تلك البيانات إلى وزارة التجارة والصناعة للانتهاء من الإجراءات الخاصة بالشركات المهنية وكذلك بالأعمال

المهنية ذات الصلة بوزارة التجارة والصناعة.

وأضاف أن الاتفاقية تعكس إيمان الجمعية بأهمية الربط الالكتروني من جهة، والحاجة الملحة لدفع العمل المحاسبي في الكويت قدماً للأمام، خاصة وأن دولاً مجاورة سبقتنا في تبني مثل هذه المبادرات، كما أنها وسيلة لمنع الدخلاء على المهنة ومحاصرة أية أعمال قد تسيء إلى مهنتي المحاسبة ومراقبة الحسابات على مستوى الأشخاص أو المؤسسات.

وبين الفارس إلى أهمية تبادل البيانات الإلكترونية بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة عبر آلية التراسل الالكتروني والذي يعد أحد أنجح الطرق لتبادل البيانات المستخدمة على نطاق واسع بين جمعية المحاسبين من ناحية ووزارة التجارة والصناعة.

وشدد الفارس أن الاتفاقية مع الجهة المنفذة للنظام المعلوماتي المتكامل للجمعية يراعي جوانب الحماية الكاملة للمعلومات التي يتضمنها، مع تصميم تقنية معلومات محكمة ضد محاولات اختراقه من أية جهة، وتوفير ضمانات كافية لعدم ضياع أي من تلك المعلومات.

كما يتضمن الاتفاق إجراء صيانة مستمرة للنظام وإصلاح أي خلل فني طارىء يترتب عليه تعطيل الإجراءات، بالإضافة إلى وجود ضمانات تقنية تعزز من تشغيل النظام بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووفق المعمول به عالمياً.

وقال إن النظام المتوقع بناؤه للشركات المهنية، روعي لاستيعاب كافة البيانات والمعلومات بشكل آني ومستقبلي ويعكس احترام الأطراف للالتزامات القانونية المترتبة على توقيع اتفاقية التعاون المعلوماتي وتبادل المعلومات ذات الصلة بمعالجة وتخزين البيانات الشخصية وفقاً للأنظمة واللوائح والتي سيتم استخدامها للأغراض التي حددتها الاتفاقية.

- جمع وتحليل البيانات والمعلومات وإرسالها إلى وزارة التجارة.
- تطبيق أعلى نظم الأمان والحماية للبيانات المرسلة لوزارة التجارة وضمان عدم اختراقها.
- النظام المتوقع بناؤه للشركات المهنية، روعي لاستيعاب كافة البيانات والمعلومات بشكل آني ومستقبلي.
- يتضمن الاتفاق إجراء صيانة مستمرة للنظام وإصلاح أي خلل فني طارىء يترتب عليه تعطيل الإجراءات.
- أهمية تبادل البيانات الإلكترونية بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة عبر آلية التراسل الالكتروني.
- تصميم تقنية معلومات محكمة ضد محاولات اختراقه من أية جهة، وتوفير ضمانات كافية لعدم ضياع أي من تلك المعلومات.

يتبع هيكلياً مجلس إدارة المحاسبين والمراجعين ويتكون من 5 اعضاء

تأسيس مركز الشركات المهنية

"الجمعية" هي الجهة المشرفة والمنظمة لتأسيس وترخيص الشركات المهنية

انطلاقاً من دورها في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة محلياً ووضعها على طريق التطور إقليمياً وعالمياً، وسعياً منها لتنفيذ لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات، ولكونها الجهه المشرفة والمنظمة لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات، قرر مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، تشكيل مجلس أمناء مركز الشركات المهنية والمكون من 5 أعضاء هم: أحمد مشاري الفارس رئيساً للمجلس، وصباح مبارك الجلاوي نائباً للرئيس بصفته رئيساً لمجلس إدارة الجمعية، وضاري علي الهاجري عضواً بصفته نائب الرئيس، وعبد الله مروان العيسى عضواً بصفته أميناً للصندوق، وطارق سليمان الكندري عضواً.

وبهذه المناسبة، أوضح الرئيس الأسبق لجمعية المحاسبين الكويتية ورئيس مجلس أمناء مركز الشركات المهنية أحمد مشاري الفارس أن مجلس الأمناء سيباشر اختصاصاته ويشرف على إدارة المركز المسئول عنه، كما يتبع مجلس الأمناء هيكلياً مجلس الإدارة ويستمد صلاحياته المالية والإدارية من قبل مجلس الإدارة في وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية.

ولفت أنه سيتم إنشاء سجلات في مقر الجمعية لقيد المحاسبين ومراقبي الحسابات والشركات المهنية ويتم تحديثها بشكل دوري ومستمر آلياً مع وزارة التجارة والصناعة وتتضمن تلك السجلات: سجل قيد المحاسبين ومراقبي الحسابات والسجل المهنى للشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.

ولفت أنه يتم تقديم طلب تأسيس الشركة المهنية لخدمات المحاسبيه أو الشركة المهنيه لمراقبة الحسابات لدى البوابة الإلكترونية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وتستكمل الإجراءات بعدها في مركز الكويت للأعمال.

- انشاء سجلات بمقر الجمعية لقيد المحاسبين ومراقبى الحسابات والشركات المهنية.
- تحدث السجلات بشكل دورى ومستمر آلياً.
- سجل القيد المهني يقيد به أعضاء الجمعية من المحاسبين ومراقبي الحسابات لدى وزارة التجارة والصناعة.
- السجل المهني للمحاسبين تقيد فيه الشركات المهنية للخدمات المحاسبية وتخطر وزارة التجارة والصناعة بأية تحديثات تطرأ عليه بشكل دوري ومستمر.
- عند إنشاء سجل القيد الموازي لوزارة التجارة والصناعة سيراعى وجود عدة بيانات تفصيلية.

قرار مجلس الإدارة رقم (10) لسنة 2023 بشأن القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 وتعديلاته والخاص في إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

بعد الإطلاع،

- على القانون رقم (5) لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون،
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 بشأن تراخيص المحلات التجارية،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم رقم (191) لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة،
- وعلى القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (496) لسنة 2017 بتعديل القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2017،
- وعلى القرار الوزاري رقم (598) لسنة 2017 بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 وتعديلاته، بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات،
- وعلى النظام الأساسي واللائحة الإدارة والمالية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (11) لسنة 2020.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قرر المجلس مايلي:

مادة (1)

تفعل المادة رقم (8) من قرار مجلس الإدارة رقم (11) لسنة 2020 بشأن القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 وتعديلاته، والخاص في إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.

يشكل مجلس أمناء "مركز الشركات المهنية"، المكون من 5 أعضاء، وهم على النحو التالي:

- السيد/ أحمد مشاري الفارس — رئيساً للمجلس
- السيد/ صباح مبارك الجلاوي — بصفته رئيس مجلس الإدارة — نائباً للرئيس
- السيد / ضاري علي الهاجري — بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة — عضواً
- السيد/ عبدالله مروان العيسي — بصفته أمين الصندوق — عضواً
- السيد/ طارق سليمان الكندري — عضواً

مادة (2)

يباشر مجلس الأمناء اختصاصاته، ويشرف على إدارة المركز المسئول عنه، كما يتبع مجلس الأمناء هيكلياً مجلس الإدارة ويستمد صلاحيته المالية والإدارية من قبل مجلس الإدارة في حدود الموافقات الممنوحة له وبما لا يتعارض والنظام الأساسي للجمعية.

مادة (3)

يعتبر هذا القرار مكملاً ومتمماً للقرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 وتعديلاته، بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات وقرار مجلس الإدارة رقم (11) لسنة 2020، وذلك لتنظيم الأعمال داخلياً لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

مادة (4)

صدر هذا القرار بناء على اجتماع مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية رقم (7) لسنة 2023، المنعقد في يوم الثلاثاء الموافق 2023/9/12 ، وينشر على اللوحة الرسمية في مقر الجمعية، كما يعمل بأحكامه إعتباراً من تاريخه، وعلى الأعضاء والموظفين والمعنيين كل فيما يخصه تنفيذه والالتزام بما جاء به.

قرار مجلس الإدارة رقم (11) لسنة 2020 بشأن القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 والخاص في إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

بعد الإطلاع،

- على القانون رقم (5) لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون،
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 بشأن تراخيص المحلات التجارية،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم رقم (191) لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة،
- وعلى القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (496) لسنة 2017 بتعديل القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2017،
- وعلى القرار الوزاري رقم (598) لسنة 2017 بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (00) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات،
- وعلى النظام الأساسي واللائحة الإدارة والمالية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قرر المجلس مايلي:

مادة (1)

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، هى الجهه المشرفة والمنظمة لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات، وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.

مادة (2)

تنشأ سجلات في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقيد المحاسبين ومراقبي الحسابات والشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات، وتحدث بشكل دوري ومستمر مع وزارة التجارة والصناعة، على النحو التالي :

1. سجل القيد: التأشير في السجل بقيد أعضاء الجمعية من المحاسبين ومراقبي الحسابات لدى وزارة التجارة والصناعة، وينشأ سجل موازٍ له لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
2. السجل المهني للمحاسبين: سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية للخدمات المحاسبية، وتخطر وزارة التجارة والصناعة بأية تحديثات تطرأ علية بشكل دوري ومستمر.
3. السجل المهني لمراقبي الحسابات: سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية لمراقبة الحسابات، وتخطر وزارة التجارة والصناعة بأية تحديثات تطرأ علية بشكل دوري ومستمر.

مادة (3)

يراعى عند إنشاء سجل القيد الموازي لوزارة التجارة والصناعة، أن يتضمن البيانات والمعلومات التالية:

- المسلسل.
- إسم عضو الجمعية.
- رقم القيد (محاسب / مراقب حسابات).
- نوع القيد (محاسب / مراقب حسابات).
- مزاول / غير مزاول.
- تاريخ القيد في السجل.
- ملاحظات أخرى.

كما يراعى عند إنشاء السجل المهني للمحاسبين والسجل

المهني لمراقبي الحسابات، أن تدون فيه البيانات الآتية:
- المسلسل.
- اسم الشركة وعنوانها.
- رقم ترخيص القيد.
- رقم الترخيص التجاري.
- تاريخ التأسيس والترخيص.
- أسماء الشركاء وموطنهم.
- عدد الأسهم أو الحصص المملوكة لكل شريك ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم أو حصة.
- أسماء المدراء أو مجلس الإدارة وسلطاتهم.
- رقم وثيقة التأمين ضد مخاطر المهنة، والشركة الصادر عنها وتاريخها بدايتها ونهايتها وقيمتها.
- أي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة في سجل مزاولي المهنة.

ولجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إصدار شهادات عن البيانات المؤشر بها في السجل المهني للمحاسبين والسجل المهني لمراقبي الحسابات.

مادة (4)

يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة للمحاسبين الكويتيين على النموذج المعد لهذا الغرض من إدارة الشركات المساهمة - قسم مراقبي الحسابات في وزارة التجارة والصناعة، مرفقا به ما يلي:

1. صورة البطاقة المدنية أو ما يقوم مقامها.
2. شهادة المؤهل الجامعي في مجال المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها والمعتمدة بالدولة.
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
4. صحيفة الحالة الجنائية.
5. شهادة من الإدارة المختصة بعدم صدور قرارات تأديبية ضد طالب القيد خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ نفاذها.
6. شهادة خبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل.
7. شهادة عضوية سارية بالجمعية.

كما يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة لمراقبي الحسابات الكويتيين - طبقاً لأحكام القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات - على النموذج المعد لهذا الغرض من إدارة الشركات المساهمة - قسم مراقبي الحسابات في وزارة التجارة والصناعة، مرفقا به ما يلي:

1- شهادة قيد جميع الشركاء في سجل مزاولي المهنة.
2- وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة.

مادة (5)

يقدم طلب تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لدى مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) www.kbc.gov.kw ، مرفقا به إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الكويتية وشهادة قيد المحاسب أو مراقب الحسابات - بحسب الأحوال -، ويخضع تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لذات الإجراءات المقررة للشكل الذي تتخذه.

مادة (6)

تتضمن الإفادة الصادرة عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (شهادة لمن يهمة الأمر)، المعلومات والبيانات اللازمة لتأسيس وترخيص الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات، على أن تحفظ جميع المستندات في ملف الشركة قيد التأسيس.

ولا تصدر الشهادة المشار إليها إلا بعد حجز مبلغ 10,000 (آلاف دينار كويتي) لدى أحد البنوك المحلية وتقديم ما يفيد ذلك. كما لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أيا كان الشكل الذي تتخذه عن 10,000 (آلاف دينار كويتي). وتقديم وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة.

مادة (7)

استنادا للمادة (18) والمادة (25) من النظام الأساسي، والمادة (22) من اللائحة الإدارية، والمادة (1) من اللائحة المالية للجمعية، ولضمان حسن سير العمل، فإن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سوف تتقاضى رسوماً نظير تقديم خدماتها الإشرافية والتنظيمية - بخلاف الرسوم التي تتقاضاها الوزارة - لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات، على النحو المبين أدناه:

- 250 دينار كويتي عند تقديم طلب قيد الشركة في السجل الخاص لدى الجمعية. ولا يرد هذا الرسم بأي حال من الأحوال.
- 100 دينار كويتي عند تجديد الترخيص.
- 20 دينار كويتي عند إجراء أية تعديلات على الشركة وترخيصها التجاري.

مادة (8)

يشكل مجلس الإدارة "مركز الشركات المهنية" من أعضاء الجمعية لتحقيق أهداف الجمعية المنصوص عليها في المادة

الثالثة من النظام الأساسي على أن لا يقل عدد أعضاء المركز عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء، وللمجلس أن يتخذ قراراً بالعدد المناسب بالحدود المبينة، كما يجوز له الاستثناء من ذلك، ويحق لمجلس الإدارة تعيين أعضاء المجلس لعضوية المراكز التي يتم تشكيلها.

يشترط في المتقدم لعضوية مجلس أمناء المركز الآتي:

1. أن يكون عضواً مسدداً للاشتراكات التي تحددها اللائحة المالية.
2. أن يتمتع بخبرة عملية في مجال عمل المركز.
3. أن لا يكون عضواً في مركز أو لجنة بأية جهة أخرى ذات أغراض مماثلة أو مشابهة.

تتبع الإجراءات التالية بخصوص ترشيح واختيار أعضاء "مركز الشركات المهنية":

1- يسجل العضو الراغب في الانضمام إلى المركز اسمه لدى أمين سر الجمعية حال الإعلان عن فتح باب العضوية للمراكز.
2- يحق للعضو الاشتراك في أكثر من مركز من مراكز أو لجان الجمعية وبحد أقصي مركزين.
3- إذا زاد عدد الأعضاء الراغبين في الاشتراك بأي مركز عن الحد الأعلى المقرر لعدد أعضاء هذا المركز، فإن لمجلس الإدارة الحق في اختيار العدد المطلوب من المسجلين.
4- في حالة عدم توفر العدد المطلوب من الأعضاء المرشحين لتأليف أي مركز من المراكز فإن لمجلس الإدارة الحق في اختيار من يراه مناسباً من أعضاء الجمعية لإكمال العدد المطلوب للمركز.
5- في حالة حدوث أي انسحاب من أي مركز من المراكز فإن لمجلس الإدارة الحق في إكمال النقص الحاصل في عدد أعضاء المركز.
6- مدة كل مركز هي نفس مدة مجلس الإدارة.
7- يتم اختيار رئيس مجلس أمناء المركز ومديره من قبل مجلس إدارة الجمعية، ويحق اختيار مديراً للمركز من خارج أعضاء الجمعية وذلك للضرورة التي يراها مجلس الإدارة.

يتكون مجلس الأمناء من عدة أعضاء، ويشرف على إدارة المركز المسئول عنه، كما يتبع مجلس الأمناء هيكلياً مجلس الإدارة ويستمد صلاحيته المالية والإدارية من قبل مجلس الإدارة في حدود الموافقات الممنوحة له وبما لا يتعارض والنظام الأساسي للجمعية.

إذا تخلف أو غاب أي عضو عن اجتماع مجلس أمناء المركز المشترك به بدون عذر مقبول لمدة ثلاثة اجتماعات متتالية يعتبر مستقيلاً.

لمجلس الإدارة الحق بحل وإعادة تشكيل أي مجلس أمناء إذا رأي أن ذلك المجلس لم يؤد الغرض الذي شكل من أجله.

لا يكون اجتماع مجلس أمناء المركز صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع ثلاثة أعضاء، على أن يكون من بين الحضور رئيس مجلس الأمناء ومدير المركز.

تتضمن اختصاصات "مركز الشركات المهنية"، على سبيل المثال وليس الحصر:

1. مراجعة واعتماد الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات وفق الشروط والضوابط المتبعة.
2. التعاون والتنسيق مع أصحاب الشركات المهنية لأعضاء الجمعية من المحاسبين ومراقبي الحسابات وتزويدهم بالشروط والإجراءات والضوابط المتبعة في وزارة التجارة والصناعة والنظام الاساسي واللوائح الإدارية والمالية المعتمدة لدى الجمعية، والقرارات الإدارية بشأن رسوم الانتساب والاشتراكات للأعضاء والإيرادات الأخرى التي تحصل عليها الجمعية نظير تقديم خدماتها الإشرافية والتنظيمية - بخلاف الرسوم التي تتقاضاها الوزارة - لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات.
3. للمركز الحق بالاستعانة في من يراه مناسباً في سبيل تحقيق أهدافه.
4. يعتمد مجلس الإدارة النظام الأساسي واللوائح الداخلية للمركز وآلية عمله من الناحية الإدارية والمالية.

مادة (9)

يعتبر هذا القرار مكملاً ومتمماً للقرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات، وذلك لتنظيم الأعمال داخلياً لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

مادة (10)

صدر هذا القرار بناء على إجتماع مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية رقم (8) لسنة 2020، المنعقد في يوم الأثنين الموافق 2020/12/28، وينشر على اللوحة الرسمية في مقر الجمعية، كما يعمل بأحكامه من تاريخ 2021/1/4، وعلى الأعضاء والموظفين والمعنيين كل فيما يخصه تنفيذه والإلزام بما جاء به.

في إطار حرصها على تعزيز وتطوير الوعي والثقافة المهنية

«المحاسبين» نظمت «تحليل القوائم المالية» بالتعاون مع «الشؤون»

في إطار تعاونها المستمر والفعال مع الجهات والهيئات الحكومية ، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أولى برامجها التدريبية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، حيث حضر عدد كبير للاستفادة من البرنامج التدريبي أهمية القوائم المالية.

وفي هذا السياق ، أوضح عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فهد مطلق الجافور أن الجمعية حريصة على تقديم برامجها المهنية ودوراتها التدريبية بالتعاون مع الجهات والهيئات الحكومية ، لرفع الوعي والثقافة المهنية لدى موظفي تلك الجهات والإسهام في تقديم حلول فعالة للتحديات التي تواجه موظفي تلك الجهات لإنجاز أعمالهم.

وبين الجافور أن البرنامج الذي أقيمت فعالية في مجمع الوزارات بالتعاون مع وزارة الشؤون امتد ليومين في الفترة من 12 إلى 13 يوليو 2023 ، وشهد حضوراً كبيراً من قبل موظفي الوزارة، مستدركاً بأن برنامج القوائم المالية من بين البرامج التي تعزز الثقافة المالية لدى الحضور ، حيث يتناول تعريف المحاسبة وفروعها وأهميتها في واقع بيئة الأعمال.

وأشار إلى أن القوائم المالية بمثابة العمود الفقري لأي عمل تجاري يهدف تحقيق النمو والربحية والسعي نحو تدوين كافة المصروفات والإيرادات بدقة عالية ، كما أنها تتيح معالجة أية أخطاء تحدث عند إعداد تلك القوائم.

وبين أن القوائم المالية تنقسم إلى قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة حقوق المساهمين ، قائمة الدخل الشامل

وقال إن أهمية القوائم المالية تكمن في تحديد أداء المنشأة والمساعدة في تقييمها للمستثمرين وتحديد ربحية المنظمة وتفسير إيراداتها ومصروفاتها ، كما أن المديرين يعتمدون عليها لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط وعمل الاستراتيجيات ورفع قيمة أسهم المنشأة في البورصة إذا كان هناك زيادة في الأرباح ، كما توضح قائمة الدخل الجدارة المالية للمنشأة في سداد التزاماتها ، كما تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية في الأمور المتعلقة بالقروض وغيرهم.

واستدرك الجافور بالقول : تناول البرنامج التدريبي الفرق بين قائمة الدخل والمركز المالي وتعريف قائمة الدخل الشامل وعناصر قائمة الدخل الشامل وتعريف قائمة المركز المالي وعناصره ، لافتاً أن قائمة المركز المالي تكمن أهميتها في أنها بمثابة إنذار مبكر للمؤسسة قبل وقوعها في ورطة بسبب أن أصولها أقل من خصومها التي تدفعها.

ولفت أن البرنامج تناول كذلك المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة ومكوناتها وكذلك التحليل المالي وتعريفه وأنواعه المختلفة التي تضم نسب السيولة ونسب السيولة في الأجل القصير ورأس المال العامل ونسب الربحية ونسب النشاط ومعدل دوران رأس المالية ونسب المديونية ونسب السوق.

وأكد الجافور الدور المستمر والمتواصل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في نشر الثقافة المهنية بين كافة موظفي الجهات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والتواصل الفعال من أجل تطوير أداء مزاولي المهنة من خلال تقديم برامج ودورات تدريبية ومهنية ذات مستوى عال وفعال.

بعد انتخاب مجلس إدارة جديد للإتحاد لدورة 2023 - 2025

«المحاسبين » عضواً في مجلس إدارة اتحاد المحاسبين العرب

تكللت الجهود الكبيرة التي بذلتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون والتنسيق مع بقية المنظمات المهنية الأعضاء في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ، في انعقاد عمومية الاتحاد العادية وغير العادية يومي 3 و 4 سبتمبر 2023 بعد 8 سنوات من الانقطاع .

وقد تمت المصادقة على تعديل النظام الأساسي للاتحاد ليتوافق مع النظام الموحد لمجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية، كما جرت الموافقة على التقارير المالية والإدارية للاتحاد، إضافة إلى تشكيل مجلس إدارة جديدلدورة 2023 – 2025 .

وتم اختيار فيصل عبد المحسن الطبيخ عضواً في مجلس إدارة الاتحاد ، ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. حيث تعكس هذه الخطوة التزام الجمعية بالحضور في المحافل المهنية الدولية وتعزيز الوجود الكويتي في المجال المحاسبي والمراجعة على الصعيدين، الإقليمي والدولي.

وبهذه المناسبة ، قال عضو مجلس إدارة اتحاد المحاسبين العرب فيصل عبد المحسن الطبيخ : يشكل العمل المهني العربي المشترك صمام أمان لتحقيق التطور المنشود لكافة المنظمات المهنية العربية العاملة في مجال المحاسبة والمراجعة تحت مظلة عمل اتحاد المحاسبين العرب.

وقال : لاشك أن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتشكيلته الجديدة ، عليه مسؤولية ودور كبير في الارتقاء بدور وفاعلية تلك المنظمات في محيطها العربي والخليجي والعالمي، مبيناً أنه سيسعى خلال فعاليات الدورة الجديدة على تحقيق عدة أهداف تتمثل في : تفعيل دور اللجان الفنية وتشجيع المهنيين والخبراء من كافة الدول العربية أعضاء الجمعيات العمومية من المنظمات المهنية الأعضاء بالاتحاد للمساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد وأنشطته ، بذل جهد أكبر للدخول باسم الاتحاد بلجان المنظمات المهنية الدولية والإقليمية حيث أن المنظمات المهنية الأعضاء في الاتحاد تزخر بالكفاءات والخبرات.

وقد تم تشكيل مجلس إدارة جديد لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب برئاسة جواد غانم الشهيلي من الجمعية

العراقية للمحاسبين القانونيين ، وهيئة الخبراء المحاسبين في البلاد التونسية نائباً لرئيس الاتحاد، ومحمد اكرم حسونه من جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية بمنصب أميناً للصندوق ، أما منصب الأمين العام فقد كان من نصيب الدكتور خالد حجازي.

وعبر الطبيخ عن شكره لمجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لثقتهم ودعمهم المتواصل ، مؤكداً أن ترشحه لعضوية مجلس إدارة اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب للدورة 2023-2025 ، يعد تكليفا وتحدياً كبيرا وهاماً في مسيرته المهنية.

واختتم الطبيخ تصريحه بتقديم التهاني لمجلس إدارة الاتحاد الجديد، متمنيا أن يحقق المجلس أهدافه الرامية لتعزيز وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، مع تقديم الشكر للمنظمات العربية المهنية الأعضاء على موقفهم المبدئي نحو تصحيح مسار الإتحاد وإنهاء إشكالية تأخر عقد الجمعيات العمومية منذ 2014 كما تقدم بالشكر الخاص لرئيس وأعضاء لجنة حكماء الاتحاد المشكلة من الرؤساء السابقين للإتحاد على جهودهم في الإسراع بعقد الجمعية العمومية والمكونة من: الأستاذ عباس رضي والأستاذ صالح الذهيبي والدكتور عبدالكريم الزرعوني والأستاذ محمد حمود الهاجري.

برئاسة وكيل الشركات و8 أعضاء وعضوية صباح الجلاوي وفيصل الطبيخ

«التجارة»: تشكيل لجنة تنظيم قواعد اختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان قرارا وزاريا يتعلق بتنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، حيث نص القرار الذي حمل رقم 144 لسنة 2023 على تعديل القرار رقم 21 لسنة 2023 الخاص بتنظيم المهنة.

ونص التعديل المقترح على استبدال المادة الأولى من القرار رقم 21 لسنة 2023 بالنص التالي «تشكل لجنة لتنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، يتم اختيارهم وفقا لمؤهلاتهم العملية وخبراتهم العملية، على ألا يكونوا من المزاولين للمهنة، وتكون اللجنة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية وعضوية 8 أعضاء هم كالتالي: وصباح الجلاوي رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وفيصل الطبيخ عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين، د. وائل الراشد من جامعة الكويت عضوا، د.علي هويدي من جامعة الكويت عضوا، د. مها البشارة من جامعة الكويت عضوا، د. وليد الحسيني من جامعة الكويت عضوا، د. أحمد الدرباس من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا عضوا، دانة الصعيد من وزارة التجارة والصناعة عضوا وأمينا للسر».

تضمن إلزام الشركات توزيع 1٪ من صافي الأرباح لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

«وزارة التجارة»: تعميم لكافة مراقبي الحسابات

اصدرت وزارة التجارة والصناعه تعميما لكافة مراقبي الحسابات : إلزام الشركات بتضمين بند توزيع 1 بالمئة من صافي الأرباح لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ويتضمن التعميم ما يلي :

1- تعديل عقد التأسيس متضمناً مادة تختص باستقطاع نسبته 1% من صافي أرباح الشركة لصالح مؤسسة التقدم العلمي في أقرب موعد جمعية عامة غير عادية يتم الدعوه إليها، علماً بأنه لن يتم منح أي موافقة على عقد جمعية عامة غير عادية إلا بعد إدراج بند احتساب 1% من الأرباح للمؤسسة في جدول الأعمال.

2- على كافة مراقبي الحسابات للشركات المساهمة بأنواعها إضافة بيان سداد حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ضمن العناصر المطلوب ذكرها في التقرير المالي لمراقبي الحسابات والبالغة (1%) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة.

أقيمت فعالياته خلال الفترة من 24 سبتمبر إلى الأول من أكتوبر 2023

«الجمعية» شاركت في ملتقى «العلاقات العامة الرقمية»

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات ملتقى العلاقات العامة الرقمية «آفاق وتوقعات» والتي أقيمت على مدى 5 أيام من 24 سبتمبر وحتى الأول من أكتوبر 2023 بتنظيم جمعية العلاقات العامة وبحضور ممثلين عن جمعيات النفع الكويتية ، حيث أكد عضو مجلس إدارة الجمعية فيصل الطبيخ أن الملتقى يعكس أهمية جمعيات النفع في مجال المسؤولية الاجتماعية كونها شريك أساسي للتنمية والتي تتحرك وفق وفق استراتيجيات محددة بعيدا عن البيروقراطية والدورة المستندية، مشددا على أن صناعة التطوير والمستقبل ليست صعبة إذا بدأناها بخطوات مدروسة وتعاون الجميع في هذا الهدف.

ومن جهته أكد الرئيس الفخري لجمعية العلاقات العامة الكويتية الشيخ خالد العبدالله أن الجمعية تقدم العديد من الأنشطة والفعاليات الهادفة والمؤثرة في المجتمع، لافتا الى حرصها الدائم على التنمية وتحقيق رؤية «كويت جديدة»، مبينا أن جمعيات النفع العام ومنظمات المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية، لافتاً أن تكاتف الجميع يسهم في بناء كويت المستقبل لتعود لؤلؤة الخليج وجوهرته المتألقة، والمنارة العلمية والثقافية بسواعد أبنائها في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء، داعيا الجهات الحكومية والخاصة إلى الاهتمام بمهنة العلاقات العامة.

ومن جانبه، دعا رئيس جمعية العلاقات العامة جمال النصرالله إلى التحليق عبر آفاق جديدة في عالم بلا حدود جعلته وسائل الاتصال الحديثة قرية صغيرة، مؤكدا أن مهنة العلاقات العامة تتواجد بقوة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، وهي مهنة لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميشها تعتمد على الإبداع والابتكار والتفكير خارج الصندوق.

وأضاف النصرالله: نحرص في الجمعية على التنمية البشرية فرأس المال البشري من أهم ركائز التنمية المستدامة ونعمل جاهدين على القيام بدورنا الوطني في الدفع بعجلة التطوير ومعا نصنع كويت المستقبل ونحقق الرؤية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، شاكرا جميع الجهات الراعية والمشاركة وكل من ساهم في نجاح الملتقى.

وأشار المتحدثون خلال الجلسة إلى أن تخصيص العلاقات العامة ليس حديثا كما يظن البعض لكنه قديم جدا، مبينة ان نجاح أي جهة مرتبط بمهنة العلاقات العامة ومهارة العاملين فيها، لافتة إلى أن الرقمنة و«السوشيال ميديا» ساهما بشكل أساسي في رفع مؤشر أسهم عدد من المؤسسات وخفض البعض الآخر. بالإضافة إلى أهمية رسم صورة ذهنية جديدة عن مهنة العلاقات العامة، التي تسهم في إيصال صورة ذهنية للشركة بطريقة تليق بها للمجتمع.

بشأن تقييم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول

«هيئة الأسواق»: استطلاع حول التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

أرسلت هيئة أسواق المال كتاباً إلى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن استطلاع الآراء حول التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال بشأن تقييم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول.

وأشارت هيئة أسواق المال في كتابها إلى أن الاستطلاع يأتي في إطار أعمال الهيئة لتطوير البيئة الرقابية لسوق المال في الكويت ، وتنفيذاً لخططها الاستراتيجية ، مبيناً أن الاستطلاع يتضمن عدداً من التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة ليشتمل على حدود دنيا يتوجب الالتزام بها عند تقييم أو دراسة الانخفاض في القيمة لأي أصل وليس فقط الأصول العقارية والتي يتم إدراجها بناءً على متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما تتضمن التعديلات إضافة بشأن إلزام ممارسي نشاط مستشار استثمار ونشاط مقوم أصول بالأحكام الواردة.

كما تتضمنت التعديلات في هذا الخصوص ، تعديلات في الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية والخاص بأحكام أنظمة الاستثمار الجماعي ، حيث تم إضافة ضرورة قيام مدير الصندوق بتقويم أصول الصندوق.

وأوضح الكتاب أن ضوابط تقييم الأصول الواردة في التعديل المقترح على الملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر المشار إليه أعلاه ، قد استندت بشكل رئيسي على دراستنا للتشريعات والضوابط الرقابية الخاصة بتقييم الأصول في الكويت ودراسة تجارب عينة من الجهات الرقابية في دول مختلفة ، بالإضافة إلى الاطلاع على معايير التقييم الدولية الصادرة من مجلس معايير التقييم الدولية.

وتعليقاً على الإستعانة بالجمعية في المساهمة بالإستطلاع، أوضح عضو مجلس إدارة الجمعية على الوزان أن الجمعية تشارك برؤاها الفنية حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في إطار تعاونها المستمر والمتواصل منذ تأسيسها وحتى الآن. ولفت أن الجمعية ساهمت بشكل كبير في تقديم رؤيتها في العديد من التشريعات والقوانين الفنية التي ساهمت في تطوير بيئة الأعمال ، كما قدمت الكثير من الرؤى لمتخذي القرار في العديد من القضايا التي تخص بيئة الأعمال.

علي الوزان:

- الاطلاع على معايير التقييم الدولية الصادرة من مجلس معايير التقييم الدولية.
- دراسة للتشريعات والضوابط الرقابية الخاصة بتقييم الأصول في الكويت.
- حدود دنيا يتوجب الالتزام بها عند تقييم أو دراسة الانخفاض في القيمة لأي أصل وليس فقط الأصول العقارية.
- الاستطلاع يأتي في إطار أعمال الهيئة لتطوير البيئة الرقابية لسوق المال في الكويت، وتنفيذاً لخططها الاستراتيجية.

في 3 أشهر المقبلة وتلبي احتياجات المحاسبين ومراقبي الحسابات

«المحاسبين» : برامج ودورات تدريبية وورش عمل متنوعة

في إطار سعي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتحقيق استراتيجيتها بتقديم برامج تخصصية وتأهيلية في المجال المالي لرفع كفاءة ومهارات العاملين مهنياً بشتى القطاعات المختلفة فيها (الحكومي – الخاص – المشترك) ، تدشن لجنة التدريب والتطوير في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برامج تدريبية وعلمية في مختلف مجالات تخصص المحاسبة لكافة الجهات الحكومية والخاصة وذلك طبقاً لأحدث الأساليب العلمية للتدريب لتحقيق الغايات والاهداف المنشودة منها ووضع استراتيجية واضحة تعود بالنفع على المشاركين في تلك البرامج وإحداث تغيير إيجابي في جانب المهارات والقدرات المختلفة وتطوير الأداء والتي تركز على الطرق الإبداعية في مجال التدريب المحاسبي والمالي بما ينعكس ذلك على بيئة العمل.

وفي هذا الإطار، أشار رئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية عبد اللطيف المعلم أن كافة البرامج التدريبية المقدمة هادفة الى تطوير الفكر المحاسبي والمساهمة في النهضة الاقتصادية للبلاد والتخطيط لها والتعاون مع الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وأضاف بأن الجمعية حرصت على تطبيق مسار خاص يواكب التطور الحاصل وذلك من خلال تشخيص الواقع العملي وتحديد أولويات التدريب بأهم البرامج التدريبية وربطها باحتياجات جهة العمل والتي من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة والتي ترتكز على 4 محاور رئيسية مبينة على النحو التالي:

- خطة تدريب العاملين في المجال المالي للقطاع الحكومي وتتضمن خطة البرامج التدريبية المستمرة التي تركز على التطبيقات والممارسات العملية والبرامج التدريبية المهنية المعتمدة محلياً أو دولياً.
- خطة تدريب العاملين في المجال المالي للقطاع الخاص، حيث تقوم الجمعية بعقد ورشة تدريبية مجانية حول المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 الإيرادات من عقود العملاء، بالإضافة إلى إقامة ورشة تدريبية حول المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 حول الأدوات المالية، بالإضافة إلى ورشة تدريبية حول الاستثمار في الذهب يتم تقديمها

للمتخصصين والمتعاملين في الذهب.

- خطة تدريب وتأهيل المحاسبين الكويتيين حديثي التخرج: الجمعية بصدد اعداد برنامج تدريبي مكون من 15 مقرر بالإضافة الى مشروع تخرج بمسمى «أكاديمية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية» ، لافتاً أن الأكاديمية سيكون لها تأثير نوعي على المتدربين وذلك من خلال ضمان اتساق تلك المقررات التدريبية مع توجهات جهة العمل سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.
- برنامج توعوي لحديثي التخرج من الثانوية العامة والمقبلين على تخصص المحاسبة: أن هذا البرنامج يقدم مجاناً للراغبين في فهم تخصص المحاسبة وأهميته في سوق العمل والجهات التي يمكن العمل بها متضمناً تعريف المحاسبة ومجالاتها ومستقبل المحاسبة والتدريب النظري والعملي في مبادئ المحاسبة وقراءة القوائم المالية.

وأضاف أنه في إطار المتابعة لما يحدث في السوق العقاري والأهمية الكبيرة لمهنة التقييم العقاري ، فإنه سيتم تنظيم دورة أساسيات التقييم العقاري للمهتمين والمتخصصين لتلبية احتياجات نحو فهم أشمل لأساليب التقييم العقاري وأهميته في السوق العقاري والنشاط الاقتصادي.

ولفت أن مدة الدورات التدريبية تتباين وفقاً للعناصر التي تتكون منها الدورة ، مشيراً إلى أن بعض الدورات التدريبية تكون لمدة يوم واحد ، فيما تصل دورات أخرى لمدة 5 أيام، والمهنية منها تتطلب أشهر.

شارك فيها العديد من مزاولي المهنة والمهتمين

ورشة عمل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS 15

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تسعى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تطوير القدرات المهنية لأعضاءها العاملين والمنتسبين من خلال برامج وورش تدريبية متنوعة تلبي احتياجاتهم ، وتعزز قدراتهم المهنية.

وفي هذا الخصوص ،عقدت الجمعية ورشة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS 15 ، في 18 أكتوبر 2023 ، بحضور عدد كبير من المتدربين في مختلف المجالات.

وبين عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويت راشد عوض الهطلاني أن الجمعية تستهدف تعزيز استراتيجيتها في قطاع التدريب ، من خلال تقديم برامج نوعية تعزز بيئة الأعمال وتسهم بشكل كبير في تحقيق استراتيجية المنظمات العاملة في القطاعين العام والخاص.

وأوضح أن الورشة تضمنت عدة محاور، من بينها الهدف من نطاق المعيار والاعتراف والقياس في 5 خطوات رئيسية والعرض. كما ناقشت الورشة حالات خاصة يتم تطبيقها بشأن المعيار.

ولفت أن العديد من الورش التي يتم تقديمها ، هدفها توعوي بالأساس ودون تكلفة وتسعى لتطوير قدرات مزاولي المهنة، في إطار استراتيجية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الرامية لتنمية وتطوير الثقافة المهنية لدى أكبر عدد من فئات المجتمع.

وبين أن الجمعية تسعى لتحقيق استراتيجيتها بتقديم برامج تخصصية وتأهيلية في المجال المالي لرفع كفاءة ومهارات العاملين مهنياً.

ولفت الهطلاني أن كافة البرامج والدورات التدريبية يتم وضعها طبقاً لأحدث الأساليب العلمية للتدريب لتحقيق الغايات والاهداف المنشودة منها ووضع استراتيجية واضحة تعود بالنفع على المشاركين في تلك البرامج وإحداث تغيير إيجابي في جانب المهارات والقدرات المختلفة وتطوير الأداء والتي تركز على الطرق الإبداعية في مجال التدريب المحاسبي والمالي بما ينعكس ذلك على بيئة العمل.

راشد الهطلاني:

- العديد من الورش التي يتم تقديمها ، هدفها توعوي بالأساس ودون تكلفة.
- تطوير قدرات مزاولي المهنة في إطار استراتيجية الجمعية.
- تطوير الثقافة المهنية لدى أكبر عدد من فئات المجتمع.
- الجمعية تستهدف تعزيز استراتيجيتها في قطاع التدريب.

يقام في الفترة من 24 سبتمبر وحتى الأول من أكتوبر .. وفي إطار تعاونها مع كافة الجهات

برنامج تدريبي لموظفي «الموانىء» و «أسواق المال»

في إطار التعاون المتواصل والمثمر بينها وبين كافة الجهات الحكومية لتقديم برامج تدريبية متميزة ومتخصصة لتلبية احتياجات موظفيها في العديد من الموضوعات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، وحرصاً منها بطرح برامج تدريبية تواكب آخر التطورات والممارسات العالمية، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بمبناها الجديد ، برنامجاً تدريبياً لموظفي مؤسسة الموانىء الكويتية وهيئة أسواق المال في الفترة من 24 سبتمبر إلى الأول من أكتوبر 2023 حول «إجراءات العمل بالشؤون المالية للجهات الحكومية» «إعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها».

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس الإدارة وأمين السر عبدالله سليمان الكندري أن إعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها من بين البرامج الهامة التي تحتاج إليها كافة الجهات الحكومية والمؤسسات ذات الطابع المالي والتي يحتاج موظفيها إلى معرفة آخرالقواعد الخاصة بإعداد الميزانية وكيفية الرقابة على تنفيذها ولأهميته المتزايدة في مجال عملهم.

وبين أن البرنامج يتضمن 5 محاور رئيسية ، الأول يتناول مقدمة عن المحاسبة الحكومية وتناول الفرق بين الميزانية العامة والحساب الختامي ، فيما يتطرق المحور الثاني لدورة إعداد الميزانية العامة.

وأضاف : يتناول المحور الثالث من البرنامج شرح قواعد تنفيذ الميزانية ، أما المحور الرابع فيبين شرح دليل رموز تصنيفات الميزانية مع شرح شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية.

وقال إن المحور الخامس يشرح للمتدربين حالات عملية لفهم واستيعاب الإطار النظري الذي تناولته المحاور الأربعة السابق الإشارة إليها وذلك للتوضيح.

وأوضح الكندري أن تنظيم تلك البرامج التدريبية ، يأتي ثمرة الجهود التي بذلها مجلس الإدارة في تدعيم التعاون مع تلك الجهات خلال الفترة الماضية واستعراض أهم البرامج التدريبية والشهادات المهنية التي تقدمها الجمعية لأعضاءها العاملين والمنتسبين وذلك في إطار دورها المتزايد لخدمة ودعم قدرات الأعضاء العاملين في مختلف قطاعات بيئة الأعمال الحكومية والخاصة.

واستدرك بالقول أن الجمعية حريصة على الارتقاء بشكل مستمر من مستوى ونوعية البرامج التدريبية المقدمة وكذلك مستوى المدربين ، بما يلبي احتياجات ومتطلبات الأعضاء والجهات الراغبة في الحصول على تلك الدورات.

وبين أن الجمعية ومنذ تأسيسها في فبراير عام 1973 ، تقوم بدعم مزاولي المهنة من خلال تقديم برامج نوعية متخصصة تستهدف دعم المهنة والممتهنين ووضعها على الطريق الصحيح ، بالإضافة لدورها المتزايد في مجال المسؤولية المجتمعية.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

عبدالله الكندري:

- دعم وتوثيق التعاون مع كافة الجهات لتعزيز أداء المهنة والمتهنين ومواكبة آخر الممارسات العالمية.
- 5 محاور يتضمنها برنامج إعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها.
- دعم قدرات الأعضاء العاملين في مختلف قطاعات بيئة الأعمال الحكومية والخاصة.
- شرح قواعد تنفيذ الميزانية ودليل رموز تصنيفاتها مع شرح شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية.

في مبناها الجديد خلال الفترة من 27 أغسطس وحتى 15 أكتوبر 2023

دورة القيد في سجل مراقبي الحسابات

انطلاقاً من مسؤوليتها المهنية ودورها المتزايد في مجال الأنشطة التدريبية والتأهيلية ، وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وأعضاء من هيئة التدريس لدى جامعة الكويت وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التنشيطية الخاصة للقيد في سجل مراقبي الحسابات في مقرها الجديد بميدان حولي للمرة الأولى، خلال الفترة من 27 أغسطس إلى 15 أكتوبر 2023 .

وبهذه المناسبة، أوضح نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية ضاري علي الهاجري أن اجتياز الدورة يمثل أحد الشروط المطلوبة لمزاولة مهنة مراقبي الحسابات وذلك وفق ما نص عليه قانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، بالإضافة لبقية الشروط المتضمنة بحيث يجب أن يكون كويتي الجنسية وحاصلاً على بكالوريوس في المحاسبة وعضواً في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

مواد علمية

وأضاف الهاجري في بيان صحافي، أن هذه الدورة تتضمن المواد الأربعة وهي المحاسبة المالية للمنشآت التجارية والتطبيقات المحاسبية والإدارية والمراجعة والقوانين التجارية والمسؤوليات المهنية، وبإجمالي عدد المحاضرات للمواد الأربعة سيكون 36 محاضرة.

وأكد الهاجري أن مسؤولية الجمعية تنحصر في تنظيم وعقد الدورة لمساعدة أعضائها الراغبين في أداء الاختبار، من خلال مراجع علمية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، في حين تقع مواعيد اختبار القيد ضمن اختصاصات وزارة التجارة والصناعة.

ضاري الهاجري:

- 36 محاضرة موزعة على 4 مواد علمية متخصصة.
- اجتياز الاختبار وعضواً في الجمعية شروط أساسية للقيد في سجل مراقبي الحسابات.
- مسؤولية الجمعية تنحصر في تنظيم وعقد الدورة لمساعدة أعضائها الراغبين في أداء الاختبار من خلال مراجع علمية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

«مجاني» للعاملين في البنوك والشركات العاملة وفق الشريعة الإسلامية

لقاء تنويري للشهادات المهنية في المالية الإسلامية

في إطار دورها المستمر والمتواصل في خدمة المجتمع وتعزيز الثقافة المهنية لدى العديد من فئات المجتمع العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعد غد الأربعاء ، لقاء تنويرياً مجانياً حول الشهادات المهنية المعتمدة في مجال المالية الإسلامية وفق تعليمات الجهات الرقابية والتنظيمية في دولة الكويت.

بنوك وشركات

وأوضح عضو مجلس إدارة الجمعية فهد مطلق العازمي أن اللقاء التنويري يستهدف البنوك والشركات الاستثمارية وشركات التأمين التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مضيفاً أن هذا النوع من الشهادات المهنية يستقطب فئة كبيرة وعريضة من العاملين في تلك الجهات لأهميتها في تحسين وجودة الأعمال.

وبين أن محاور اللقاء التنويري سوف تتناول فيما يتعلق بالمؤهلات الفنية المطلوبة للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ، التعرف على الشهادات المهنية المحلية والدولية المعتمدة لشغل الوظائف واجبة التسجيل في المؤسسات المالية الإسلامية وبعض الوظائف ذات الطبيعة الخاصة.

جهات رقابية

وحول الهدف من اللقاء ، أوضح العازمي أن اللقاء يستهدف تعريف المشاركين بتعليمات الجهات الرقابية التنظيمية في دولة الكويت حول المؤهلات المهنية الواجب تحصيلها على الوظائف واجبة التسجيل وبعض الوظائف ذات العلاقة بالمراجعة والتدقيق ونشاط الأوراق المالية وغيرها في المؤسسات المالية الإسلامية وتعريفهم بالشهادات المهنية المعتمدة في هذا الخصوص.

معايير مهنية

وبين أن الصناعة المالية الإسلامية تخضع للمعايير الدولية المهنية ، وبالتالي فإن تعريف العاملين بتلك الصناعة بتلك المعايير والشهادات المهنية المرتبطة بها أمر على جانب كبير من الأهمية ، كما أن إنجاز الأعمال المرتبطة بتلك الصناعة لابد وأن يتوافق مع تلك المعايير التي تتشدد المنظمات المهنية العالمية والإقليمية في تطبيقها بالشكل المناسب.

وبين أن المسؤولين في إدارة الموارد البشرية أو الإدارة العليا الذين يمارسون تلك المهنة ، لديهم اهتمام كبير بتلك المعايير وكيفية تطبيقها بالشكل المناسب.

ولفت أن الشهادات المهنية المعتمدة في مجال المالية الإسلامية تشهد إقبالاً كبيراً من موظفي البنوك والشركات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية لأهمية محتواها في مواجهة الأزمات الطارئة التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً والتي أثرت على الصناعة المالية بشكل عام والصناعة المالية الإسلامية بشكل خاص.

وأوضح أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لا تألو جهداً في تقديم ورش وبرامج ودورات تدريبية مجانية لكافة الفئات المجتمعية في إطار مسؤوليتها المجتمعية والعمل على غرس وتعزيز الثقافة المهنية لدى تلك الفئات بدءاً من خريجي المرحلة الثانوية وحتى القيادات العليا في الشركات بموضوعات مختلفة ومتنوعة تعزز بيئة الأعمال في القطاعين الحكومي أو الخاص.

"المحاسبين" ناقشت سبل دعم التعاون مع "وحدة تنظيم التأمين"

حرصا منها على تعزيز سبل التعاون المشترك مع كافة الجهات والمؤسسات الحكومية، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعا مع وحدة تنظيم التأمين، حيث ناقش الاجتماع سبل دعم وتطوير التعاون بين الجانبين.

وقد ترأس وفد الجمعية، رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد / صباح مبارك الجلاوي، فيما ترأس وفد وحدة تنظيم التأمين رئيس مجلس إدارة الوحدة السيد / محمد العتيبي.

وحضر اللقاء من الجمعية، كل من: عضو مجلس الإدارة السيد/ فهد مطلق الجافور ورئيس لجنة التدريب في الجمعية السيد / عبد اللطيف المعلم ومن وحدة تنظيم التأمين السيد / نصار الشريعان

الجمعية شاركت في مؤتمر عمان الدولي للمحاسبة والتدقيق

في إطار تعاونها المستمر مع كافة الجهات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مؤتمر عمان للمحاسبة والتدقيق الذي عقدت فعالياته في الفترة من 24 إلى 25 أكتوبر 2023، تحت مظلة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA.

وقد شارك في المؤتمر شخصيات عالمية من بينها رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وغيرها من الشخصيات العالمية المؤثرة في مهنة المحاسبة والمراجعة على المستويين الإقليمي والعالمي.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تأكيداً لدورها المجتمعي في نشر الثقافة المحاسبية

ورشة توعوية حول مهنة المحاسبة لطلبة الثانوية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تأكيداً لدورها المجتمعي في نشر الثقافة المحاسبية بين جميع فئات المجتمع ، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة توعوية مجانية لخريجي الثانوية العامة وطلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر من المرحلة الثانوية لتعريفهم بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها المتزايد في بيئة الأعمال.

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس إدارة الجمعية فهد مطلق الجافور، أن التفكير في إقامة ورش عمل مجانية في مجال المحاسبة لخريجي الثانوية العامة والطلبة من الصفين الحادي والثاني عشر ، يعكس إيمان الجمعية بأهمية الدور وتعريف الطلبة بأهمية تلك المهنة وتشجيعهم على الالتحاق بها عند اختيار دراستهم في المرحلة الجامعية.

وأوضح أن الورشة ستقام يومي 21 و22 أغسطس المقبل في مبنى الجمعية الجديد ، ومن المتوقع أن يتخللها الكثير من النقاشات حول جدوى مهنة المحاسبة والأهمية المتزايدة لها في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية الحالية.

وأضاف أن الورشة ستتناول كذلك أهمية مهنة المحاسبة في سوق العمل ، والحاجة المتزايدة من قبل الشركات لمزاوليها من أجل جذب الطلبة للعمل بها في القطاعين الحكومي والخاص.

وبين الجافور أن الورشة ستتطرق لعدد من المحاور التي تتضمن : تعريف المحاسبة ومجالاتها ، مستقبل المحاسبة ، تدريب نظري وعملي في مبادىء المحاسبة المالية ، المبادىء والفروض المحاسبية ، تحليل العمليات المالية ، قراءة القوائم المالية وشرح عناصر القوائم المالية.

وأوضح الجافور حرص الجمعية على إقامة المزيد من الورش التوعوية المجانية لجميع فئات المجتمع ، لافتاً أن هناك العديد من الورش التي أقامتها الجمعية في السابق واستفاد منها الكثير من الحضور وتحدث فيها العديد من المتخصصين.

وقال إن الجمعية ومنذ تأسيسها تقوم بتنظيم الكثير من البرامج والدورات التدريبية المهنية التي تلبي احتياجات مزاولي المهنة في بيئة الأعمال ، كما أنها تتعاون مع جهات وهيئات حكومية لتقديم تلك البرامج والدورات لموظفيها من أجل تنفيذ الأهداف التي يرغبون في تحقيقها.

الحرب قد تكون فرصة لشراء الأسهم

تراجعت أكبر أسواق المنطقة، بعد بداية عملية طوفان الأقصى، حيث سجل مؤشر السوق الأول الكويتي أدنى اغلاق له في عامين وسجل مؤشر السوق السعودي أدنى اغلاق له في 6 أشهر، بسبب مخاوف المستثمرين من توسع دائرة الحرب لتشمل دولا أخرى مثل لبنان وسوريا، والأردن، ومصر، وحتى إيران.

بسبب المخاوف، تراجع العديد من الأسهم القيادية لأدنى مستوياتها في شهور وسنة أو حتى سنتين.

الأسهم القيادية

لكن إذا رجعنا للأساسيات، وأن سعر السهم اليوم يجب أن يعكس الأرباح المستقبلية المتوقعة للسهم. ونظرنا بشكل سريع للأسهم القيادية المنخفضة وحاولنا أن نستوعب تأثير توسع نطاق الحرب على أرباحها المستقبلية. سنتساءل بالشكل التالي:

هل ستتراجع أرباح البنوك الكويتية أو أرامكو السعودية لو اتسع نطاق الحرب؟ وهل التبادل التجاري مع فلسطين أو إسرائيل كبير لدرجة أن يؤثر تراجعه على نمو الاقتصاد المحلي لدول المنطقة؟ وهل هناك إمكانية فعلا لتتسع دائرة الحرب لتشمل مصر والأردن؟

انخفاضات مبررة

قد تكون هناك انخفاضات مبررة للعديد من الأسهم، حيث انها كانت أعلى من قيمتها العادلة بكثير. وقد لا تزال كذلك حتى بعد الانخفاض الأخير. لكن قد تكون هناك فرص شراء في أسهم أخرى لن تتأثر قيمتها العادلة أو أرباحها المستقبلية في سيناريوهات سيئة للحرب.

الخوف الجماعي عادة ما يصنع فرصا للشراء والطمع الجماعي عادة ما يصنع فرصا للبيع. لذلك كل ما يحتاجه المستثمر في هذه المرحلة هو النظر بشكل واقعي إلى ما يمكن ان يكون فرصة مناسبة للشراء بعد الانخفاضات الأخيرة أو حتى التبديل بين الأسهم المنخفضة جماعيا، أي يخفض ملكيته في الأسهم التي سعرها اعلى من قيمتها العادلة لحساب الأسهم التي سعرها أقرب إلى قيمتها العادلة التي تعكس الأرباح المتوقعة للسهم في المستقبل.

شهادة الزمالة المهنية

تعقد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومان برو للإستشارات الإقتصادية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية " محاسب إدارة معتمد " خلال الفترة من 20 نوفمبر 2023 إلى 6 مارس 2024.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

التعاون بالأدوات الإستثمارية

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج التعاون بالأدوات الإستثمارية لمدة 5 ايام في الفترة من 24 سبتمبر 2023 إلى 5 اكتوبر 2023 وقد تناول البرنامج عدة محاور من بينها مفاهيم الاستثمار واسواق المال واتخاذ القرار الاستثماري.

خبير استحواذ ودمج معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج خبير استحواذ ودمج معتمد في الفترة من 4 سبتمبر 2023 إلى 4 اكتوبر 2023. وتناول البرنامج نبذة عن عمليات الدمج والاستحواذ والتخطيط لعمليات الدمج والاستحواذ والدراسة النافية للجهالة والتقييم المالي والتحليل المالي وانشطة ما بعد الدمج والاستحواذ.

معيار تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

عقدت جمعية المحاسبين برنامج ورشة مجانية بعنوان "معيار تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية" بدعوة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالتعاون مع صندوق النقد العربي، اتحاد مصارف الامارات وجمعيج مصارف البحرين وذلك للحصول على الأراء والمقترحات الخاصة بهذا المعيار. وقد اقيمت الورشة في 7 سبتمبر 2023.

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

"المحاسبين السعودية" استعرضت تجربة المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

SOCPA
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

استعرضت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين خلال زيارة وفد من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العُمانية؛ تجربة المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في قطاع مكاتب المحاسبة.

حيث مثل الهيئة المدير التنفيذي للعمليات في الهيئة، محمد الغيهب، الذي قدّم نظرة شاملة عن الجهود التي تبذلها الهيئة للرقابة على مكاتب المحاسبة وضمان التزامها بالتدابير الوقائية المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

كما سلط الضوء على جهود الهيئة في زيادة الوعي لدى المكاتب المحاسبة وتعزيز التطبيق الصحيح للمتطلبات النظامية عبر توفير الإرشادات والدورات التدريبية وورش العمل، بالإضافة إلى الزيارات الرقابية وفحص مكاتب المحاسبة والتأكد من وجود سياسات وإجراءات موثقة للتعامل مع حالات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم الإرهاب وتمويله.

وأكد الغيهب على أهمية تعاون الهيئة مع الجهات الدولية في هذا الصدد، وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال مكافحة الجرائم المالية والإرهابية، مشيراً إلى دور الهيئة في تعزيز النظام المحاسبي في المملكة، وتعزيز سمعتها كمركز مالي عالمي يتمتع بالنزاهة والشفافية.

"ملتقى سوكبا المهني" لتبادل الخبرات المحاسبية

نظمت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين "ملتقى سوكبا المهني" ، حيث حضره أكثر من 350 من الحاصلين على الشهادات المهنية والتراخيص في مجال المحاسبة والمراجعة، بهدف تعزيز التواصل وتبادل المعرفة بين الخبراء والمهنيين.

تضمن الملتقى مجموعة متنوعة من الفعاليات التي تهدف إلى إثراء المعرفة وتعزيز الخبرة للمشاركين، حيث تم تدشين برنامج "مكين" للدعم المهني بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، بهدف تمكين المحاسبين وتقديم الدعم لهم في تأسيس مشاريعهم المحاسبية وتحقيق تطلعاتهم.

وفي إطار الملتقى، تم تقديم عرض تعريفي عن منتج تمويل الأفراد والمنشآت المحاسبية من بنك التنمية الاجتماعية، حيث أشار المتحدثان إلى أن البنك يقدم مجموعة منتجات تمويلية تصل قيمتها إلى 10 مليون ريال والذي يساعد على دعم المشاريع الجديدة والقائمة بهدف تقديم خدماتهم بشكل أكبر.

كما أشاد الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الدكتور أحمد المغامس، خلال كلمته بجهود الهيئة في تطوير المهنة وتقديم الدعم للمحاسبين. مُعرباً عن سعادته بإصدار كتاب المحاسبة الحكومية الذي يعد مرجعاً علمياً للمجتمع المحاسبي وفق معايير القطاع العام.

ديوانية "المحاسبين" تستقبل روادها

واصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية استقبال أعضاءها، حيث تم مناقشة أهم الموضوعات المهنية ورؤية الأعضاء حيالها وتناول أهمية ودور الجمعية فيها

"المحاسبين" تهنئ أعضائها

تتقدم
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بالتهنئة
للأستاذ / خالد عبد الله إبراهيم السمحان
بمناسبة حصوله على درجة الماجستير في العلوم التجارية
بعنوان : "أثر المحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 على شفافية التقارير المالية للشركات الكويتية"
متمنين له دوام التوفيق والسداد

تتقدم
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بالتهاني والتبريكات
للدكتور / جابر سالم الصعفاك
بمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة الإسكندرية
وعنوان الرسالة :
"نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن موازنة البرامج والأداء وفقاً لمتطلبات المعايير البيئية في الجهات الحكومية : دراسة تحليلية"
متمنين له دوام التوفيق والسداد

تتقدم
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بأطيب التهاني والتبريكات
للدكتور / أحمد عبد اللطيف أحمد الأحمد
بمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة فلوريدا الدولية بولاية ميامي
في الولايات المتحدة الأمريكية
كما تتقدم الجمعية بالتهنئة له
بمناسبة تعيينه عضواً في هيئة التدريس بجامعة الكويت
متمنين له دوام التوفيق والسداد

مرحباً بالأعضاء الجدد

69 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

يوليو إلى سبتمبر 2023

1-	سليمان فواز سليمان الفهد	35-	نوف صالح مبارك الهران
2-	يوسف حامد احمد العوضي	36-	احمد عيسي احمد البطى بوطيبان
3-	صالح عيسى زيد الصقعبي	37-	خالد حسين احمد التمار
4-	حمد عامر باهج النومس	38-	عبد الرحمن مساعد مدلج المدلج
5-	شيماء عيسى عبدالله بويابس	39-	مها مصطفى احمد بن سلامة
6-	يوسف علي عبدالرحمن الوعلان	40-	رفعة عبدالعزيز عمر العصفور
7-	دلال ناصر احمد الصقر	41-	سبتي فيصل سبتي الكندري
8-	نوره وليد خالد النصف	42-	محمد ماجد على المطيري
9-	ثامر ابراهيم بستان العنزي	43-	عمر على سليمان الغنيم
10-	شهد ملحم عبدالرحمن الملحم	44-	عبدالله صالح محمد معرفي
11-	هيا سعود مناحي العنزي	45-	عاصم عبدالحميد منصور الصراف
12-	فاطمة حمود عبيد الهاجري	46-	بدور خالد القطامي
13-	سلطان علي عبدالمحسن سلطان	47-	عبدالله احمد عبيد الشمري
14-	علي محمد جاسم الراشد	48-	تهاني فهد على الجبري
15-	سامي رشيد سماوي الظيفيري	49-	حصة عبدالله ابراهيم العمران
16-	سالم الحميدي عجب العتيبي	50-	هيا سعود مناحي العنزي
17-	مهند سعد سلمان البلوشي	51-	عائشة عبدالله محمد العتيبي
18-	د. عثمان علي عجاج الشمري	53-	سعد احمد سعد الوهيب
19-	أفراح سعود ندا العنيزي	54-	خالد محمد ناصر العجمي
20-	ساره خالد خليفة الزعابي	55-	عبدالله دخين افريت الصليلي
21-	مفلح خلف مفلح الرشيدي	56-	هيا سعود مناحي العنزي
22-	عبدالرحمن أسعد عبدالمحسن النصار	57-	عائشة عبدالله محمد العتيبي
23-	فايز خلف عايز المطيري	58-	سعد احمد سعد الوهيب
24-	عبدالرحمن بدر عبدالرحيم الأنصاري	59-	خالد محمد ناصر العجمي
25-	مبروك عويد مبروك الرشيدي	60-	حمود أحمد حمود الجابري
26-	فجر سامي خليفة الحملي	61-	إسراء جمال عبدالعزيز البشاره
27-	آمنة سلمان محمد الفيلكاوي	62-	يوسف عبدالله عربود شنوف
28-	نوره طارق ماجد بورسلي	63-	نوره يوسف احمد بوفمبر
29-	لولوه عبد اللطيف محمد العيبان	64-	عبد المحسن خالد صالح الفاضل
30-	منيرة وليد خالد النويف	65-	عفاف حسين علي بن اسري
31-	تركي عبد الله محمد السعيدي	66-	عبد العزيز محمد سالم الهاجري
32-	أحمد بدر المحارب	67-	فاطمة عبد الرحمن عبد المحسن البناي
33-	محمد فاضل محمد حسين اني	68-	احمد علي محمد الهاجري
34-	يوسف علي عبد الرحمن الوعلان	69-	يوسف علي عبد الرحمن الوعلان

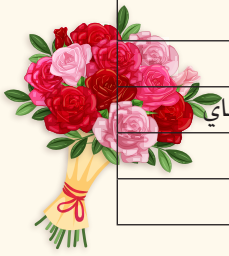

غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY
www.kuwaitchamber.org.kw
الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة
في خدمة الإقتصاد الكويتي
والتعاون العربي والدولي
لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :
هاتف مباشر: 22423666 965 + 22423555 965 +
بدالة: 1805580 965 + / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com